منظمة التحرير الفلسطينية

دائرة شؤون اللاجئين

تقرير

(استهداف الاونروا، والازمة المالية، المواقف والابعاد)

من 7 اكتوبر 2023 الى مطلع حزيران 2024

مقدم الى

مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين

الدورة (111)

القاهرة – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

1-5 حزيران يونيو 2024

اعداد:

دائرة شؤون اللاجئين- منظمة التحرير الفلسطينية

استهداف الاونروا والازمة المالية،

المواقف والابعاد

مقدمة:

منذ نشأة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الادنى (الاونروا) بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 (الدورة الرابعة) عام 1949، لتقديم الإغاثة المباشرة والتشغيل لآلاف الفلسطينيين، اللذين شردوا من فلسطين التاريخية، في اعقاب النكبة 1948.

أكدت المادة (5) من القرار 302 الدورة (4) على "عدم الإخلال بأحكام المادة 11 من القرار 194، الذي يثبت حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين. كما أكدت الأمم المتحدة سنويًا منذ العام 1949 على حق العودة والتعويض، وعلى القرار 302، بما لا يدعو للشك أن إنشاء الأونروا وخدماتها للاجئين الفلسطينيين لا يعني؛ مطلقًا، التنازل عن حق العودة والتعويض.

يدعو القرار 194 إلى تطبيق حق العودة باعتباره جزءًا أساسيًا وأصيلًا من القانون الدولي، وإلى عودة اللاجئين في أول فرصة ممكنة، بعد توقف القتال في العام 1948وتوقيع اتفاقيات الهدنة عام 1949، لذا يعتبر منع "إسرائيل" عودة اللاجئين حتى اليوم مخالفة مستمرة للقانون الدولي، وعدوانًا مستدامًا على حقوق اللاجئين الفلسطينيين الثابتة. كما نص القرار على إقامة (لجنة التوفيق) وهي لجنة خاصة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين "UNCCP" تابعة للأمم المتحدة، مهمتها " تسهيل إعادة اللاجئين إلى وطنهم وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم اقتصاديًا واجتماعيًا، ودفع التعويضات لهم."

منذ ان بدأت الاونروا عملياتها تعتبر لاعبًا مركزيًا واساسيا في رعاية وحماية واغاثة اللاجئين الفلسطينيين والذين يشكلون قرابة 5.9 مليون لاجئ فلسطيني مسجل في سجلات الاونروا الرسمية، وموزعين على مناطق واقاليم عملها الخمس (الأردن ولبنان وسوريا وقطاع غزة والضفة الغربية– بما يشمل القدس)، لكن ونتيجة لعدم تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين، واستمرار وجودهم وحاجتهم للمساعدة حتى اليوم، تجدد الجمعية العامة ولاية الأونروا دوريًا. وتتميز الأونروا

عن باقي أجهزة الأمم المتحدة بخاصية فريدة، إذ تستمد مرجعيتها وشرعيتها وهيكليتها الإدارية والرقابية من قرارات الجمعية العامة، تحت نفوذ الأمين العام، في حين تأتي ميزانيتها من تبرعات الدول الأعضاء الطوعية المباشرة لها، ما وفر لها الحصانة والحماية من هجمات إسرائيل وأنصارها، وثبت ديمومتها حتى الآن.

الاونروا تعرضت لعديد المحاولات والضغوط من قبل إسرائيل، منذ تأسيسها ولغاية اليوم من أجل جعلها تلعب أدواراً خارج نطاق تفويضها، وخصوصا محاولة استخدامها كأداة في عملية ادماج اللاجئين في المجتمعات المحلية للدول المضيفة وصولا الى توطينهم، هذه المحاولات فشلت، لان الانتماء والحقوق والهوية والثقافة جزء من الضمير الجمعي الفلسطيني الذي ظل حاضرا وفاعلا في أوساط اللاجئين في المخيمات والشتات.

الموقف الإسرائيلي من الاونروا

منذ البداية اتسمت العلاقة ما بين إسرائيل والاونروا بالتعقيد والتوتر المستمر، وعادة ما وصفت هذه العلاقة بانها علاقة معقدة مركبة وشائكة، الامر الذي جعل من الضرورة بمكان الإضاءة المباشرة على الموقف الإسرائيلي من جوانبه المتعددة من اجل الوصول الى فهم حقيقي وعميق لحجم الهجمة الإسرائيلية على هذه المؤسسة الأممية والمحاولات الدائمة للتحريض عليها والبحث الدائم عن مقاربات ممكن ان تنهي عملها او تقلص تفويضها وصلاحياتها ودورها. فمنذ عام 1948 استند **الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين على عدة مسلمات:**

أ. عدم الاعتراف بالمسؤولية عن تهجير وطرد اللاجئين قسرياً.

ب. عدم القبول بحقوق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم وأراضيهم ومصادر رزقهم، وعدم الموافقة على استعادة ممتلكاتهم.

ت. رؤية إسرائيل لحل قضية اللاجئين تستند الى حلول تبنى على التوطين والدمج وليس العودة.

ث. في أي مفاوضات تجري بشان اللاجئين، اعتادت إسرائيل على احداث عملية ربط بين اللاجئين وممتلكاتهم واللاجئين اليهود من الدول العربية وممتلكاتهم، وحل الامر بالتعويض التبادلي.

وقد أرسلت الحكومة الإسرائيلية رسالة إلى هيئة التوفيق الدولية، في 2 أغسطس/آب 1949، أرفقتها بإحاطة وزير خارجيتها(**موشيه شاريت**) التي قدمها للكنيست، تتضمن: "يجب حل قضية اللاجئين العرب، ليس من خلال عودتهم إلى إسرائيل، لكن من خلال توطينهم في دول أخرى، ليس هناك تغيير في هذا الموقف الأساسي، لكن، أعلنت الحكومة من باب المساهمة في إيجاد حل سلمي دائم، السماح لعدد محدود من اللاجئين بالعودة إلى إسرائيل"، ثم صدرت تعليمات إلى مندوب إسرائيل في لوزان بتحديد مساهمة إسرائيل بـ 25 ألف لاجئ، الذين عادوا "وفق خطة لم شمل العائلات"، هذا يؤكد أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم ولن تعترف، أو تقبل طوعًا تطبيق حق العودة.

وخلال حقبة الخمسينيات والستينات والسبعينيات في القرن الماضي هدمت إسرائيل، بقيادة رئيس الوزراء الإسرائيلي **أريئيل شارون** في حينه، مساحات واسعة من مخيمات قطاع غزة، ومنذ أواسط سبعينيات القرن الماضي تجول الوزير الإسرائيلي **بن بورات** في المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة محاولا إنهاء هذه القضية باسم الحكومة الإسرائيلية. واستمرت المحاولات الإسرائيلية لإنهاء قضية اللاجئين، حيث حاولت إسرائيل خلال مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 الاشتراط في حال التوصل لتوقيع اتفاقية سلام مع الفلسطينيين ان يجري إلغاء كل القرارات الدولية المتعلقة بالنزاع، والمؤسسات الناتجة عنها، ومن ضمنها وكالة الاونروا.

وقد وصلت الحملة الإسرائيلية إلى مستوى كبير جدا، عندما اقنعت إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بوقف تمويل "الأونروا"، بهدف وقفها نشاطاتها عمليا، بعد ان فشلت في إنهائها رسميا.

وفي ذات السياق استمر الهجوم الإسرائيلي على الاونروا فقد صدر وزير الخارجية الإسرائيلي السابق **إيلي كوهين** تعليماته للوفد الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة بمعارضة المضي قدمًا في الميزانية السنوية للأونروا، وشدد على ضرورة عدم زيادة موازنتها "ولا حتى شيكل واحد إضافي، إن الأونروا جزء من المشكلة وليست جزءا من الحل، يجب على دول العالم أن تضع حداً لاستمرارها، وان إسرائيل ستعارض أي خطوة من شأنها أن تسمح باستمرار ضخ الأموال إلى الأونروا".

وتعرضت الاونروا وعلى مدار سنوات عمرها كذلك لمحاولات الضغط والابتزاز لكل المفوضين العامين الذين تداولوا على قيادتها والبالغ عددهم سبعة عشر مفوضا عاما، وهناك نستذكر بعض الضغوطات التي تعرض لها:

1- **بيتر هانسن الدنماركي** 1996-2005: الذي أعلنت إسرائيل بانه شخص غير مرغوب فيه، بسبب مواقفه التي حازت على احترام الفلسطينيين مما أزعج إسرائيل، وجراء انتقاداته المباشرة والصريحة لإسرائيل خلال الانتفاضة الثانية وما قامت به من تدمير كبير لمخيم جنين والهجوم على مخيم بلاطه والإجراءات الإسرائيلية بحق قطاع غزة ومخيماته.
2- **كريستيان سوندر** 2019-2020 : المواقف المعلنة عن حجم الضغوط التي تتعرض لها الاونروا كانت سبباً في قصر مدة عمله كمفوض عام بالإنابة، فقد أعلن بوضوح ان الأونروا تتعرض لضغوط منذ عام 2018، عندما قررت الإدارة الأمريكية، أكبر مانح للوكالة، وقف دعمها المالي. وقال "إن كثافة وعدد الجهات الفاعلة المنخرطة في محاولة نزع شرعية الأونروا تتزايد يوما بعد يوم، وهم يستهدفون بشكل متزايد صناع القرار والبرلمانيين من مختلف الأطياف السياسية في العواصم المانحة بهدف وقف تمويل الأونروا". وأن "الهجمات تشكك في ولاية الاونروا ومهامها بهدف انهاء قدرة الأونروا على تقديم الخدمات للاجئي فلسطين".

3- **الإيطالي فيليبو جراندي** 2010-2014: لطالما نادى بان يتم فك الحصار عن قطاع غزة وحل محنة 1.8 مليون فلسطيني في غزة يجب أن تؤخذ في الاعتبار وكان يردد يجب ألا ينسى أمن سكان غزة". "إن أمنهم يساوي نفس أمن أي شخص آخر، لذا فإننا نناشد الحس الإنساني لدى الجميع".

4- **السويسري بيير كرهنبول** 2014-2019: حين وقف موقف مشرفا أمام قرار الرئيس الامريكي السابق ترامب بوقف كل التمويلات التي تقدمها الولايات المتحدة المالية للاونروا أكثر من 360 مليون دولار، وحينها اطلق كرهنبول حملته الشهيرة تحت عنوان **الكرامة لا تقدر بثمن**، حيث وقف عبر جهوده امام الخطر الكبير الذي تهدد الاونروا في حينه وحشد التمويل اللازم لسد فجوات التمويل الناجمة عن القرار الأمريكي، هذه المواقف دفع مقابلها اثمان واجبر على الاستقالة وشوهت سمعته وتم الترويج حوله اتهامات فساد وسوء إدارة واحتيال.

الاتهامات إسرائيلية للأونروا:

تقوم الجهود الإسرائيلية على فكرة شيطنة الاونروا كمدخل لتشويه سمعتها ومكانتها ودورها وصولا الى تجفيف مواردها الماليه، عبر إلصاق عديد الاتهامات بها:

- اتهام العاملين في الاونروا بخرقهم لمبدأ الحيادية، والادعاء ان أي تعبير مهما كان للموظف عن انتمائه الوطني لفلسطين يعد انتهاكا للحيادية (فالموظف ممنوع ان يقول أي كلمة على حسابة الشخصي تعبر عن هويته وانتمائه الوطني).
- الادعاء ان الاونروا تركز على مضامين الكراهية والعنف عبر مهاجمة دائمة لمناهج الاونروا المعتمدة في اقاليمها الخمس.
- اتهام إسرائيل الدائم للأونروا بانها تلعب أدوارا في توسيع وتضخيم قضية اللاجئين الفلسطينيين بدلاً من المساهمة في حلها.
- الادعاء الدائم بان الاونروا بانها تساهم بتعقيد الأوضاع الأمنية في أوساط اللاجئين، وعادة ما تتهم إسرائيل وتدعي اختراق هذه المؤسسة الأممية من قبل أفراد مرتبطين بجماعات فلسطينية، وبالتالي استغلالها في "أنشطة إرهابية" على حد زعم اسرائيل.
- الهجوم الدائم على المناهج التعليمية في مدارس الاونروا والادعاء بانه يجري استغلالها في أنشطة عسكرية او التحريض على إسرائيل.
- الاتهامات الإسرائيلية المتكررة للأونروا بانها منظمة فاسدة وغير كفؤة وتحتاج الى إصلاحات.
- النظر لتعريف اللاجئ الفلسطيني كمدخل لتقليص الموازنات والخدمات والاضمحلال التدريجي لقضية اللاجئين، فاللاجئين حسب التعريف الإسرائيلي يجب ان لا يشمل اللاجئين ونسلهم، بل الاقتصار على تعريف اللاجئ على أولئك اللاجئين الذين طردوا وشردوا من ديارهم عام 48 ولا زالوا احياء وليس احفادهم او نسلهم.

بينما تعريف القانوني والذي تتبناه الأونروا للاجئ الفلسطيني، والذي حافظت عليه واحتفظت بوضعيته وتعريفه ، الذي يمكن اللاجئ من توريث وضعه وحقوقه لنسله في العودة والتعويض من بعده. من هنا؛ تبرز أهمية الفقرة د (1) من ميثاق 1951، لمنع أي تعارض مع تعريف الأونروا للاجئ الفلسطيني، الذي خصه للحفاظ على وضعه الخاص في القانون الدولي.

- تكثف الهجوم بمحاولة الربط بين الاونروا واحداث 7 أكتوبر، والادعاء بان 12 موظفا قد شاركوا بهذه الاحداث.

الموقف الأمريكي إزاء الاونروا

لطالما كانت الولايات المتحدة مساهمًا رئيسيًا في موازنة الاونروا، وتمثل الداعم الأكبر على الاطلاق، حيث قدمت دعمًا ماليًا كبيرًا لعملياتها. وعلى مدار سنوات طويلة أقرت الولايات المتحدة بدور الاونروا في تقديم الخدمات الأساسية وكعنصر استقرار.

شهد الموقف الأمريكي حيال الاونروا تحولات ملفته للانتباه ، خاصة في **سنوات إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب(2017-2021)**، حيث أعلن الاخير بعد انتخابه رئيساً لأميركا في العام 2016 عن دعمه غير المشروط لإسرائيل، وأطلق العنان لإسرائيل كي تنفذ ما تشاء من سياسات لم تجرؤ عليها من قبل. وجدت إسرائيل فرصتها في الهجوم على الأونروا وتكثيف عمليات استهدافها بغطاء امريكي.

بدأت إسرائيل هجمة على الأونروا ومؤسساتها في الأراضي المحتلة، في 17 أغسطس/آب 2018؛ أعلن نير بركات رئيس بلدية القدس المحتلة عن عزمه إزالة الأونروا من القدس الشرقية لأنها "منظمة سياسية" و"مدارسها تعلم الإرهاب" و "حق العودة." وفي عام 2018 تم الإعلان عن تخفيض كبير في تمويل الأمريكي للأونروا[1]، وأعلنت إدارة ترامب في 24 أغسطس/آب عن قطع 300 مليون دولار، من مساعدات الأونروا، التي بلغت 350 مليون دولار في العام 2017. وقد شن في ذلك الوقت جاريد كوشنير بوصفه كبير المستشارين للرئيس الأمريكي هجوم واسعا على مؤسسة الاونروا، واعتبارها مؤسسة فاسدة وغير فاعلة وغير كفؤة، ونشر الكثير من الشكوك والمخاوف حول الاونروا وفعاليتها وإدارتها، وانها مؤسسة بحاجة الى إصلاحات كبيرة لتعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة وتعريف اللاجئين الفلسطينيين.

[1] قال وزير النقل والاستخبارات الإسرائيلية يسرائيل كاتس، أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "أونروا" تديم قضية اللاجئين الفلسطينيين، لافتا إلى أن القرار الأميركي بشأن تقليص تمويلها لا لبس فيه ويأتي بالاتجاه الصحيح. واعتبر كاتس في حديث للقناة العبرية العاشرة، أن مصلحة إسرائيل العليا بشأن قضية اللاجئين تتمثل في بقائهم بمناطق وجودهم وأن هذا هو الحل الوحيد والأمثل لهذه القضية. وفي معرض رده على موقف إسرائيل من قرار التقليص، رد بابتسامة: "هذا قرار أميركي خالص لا دخل لإسرائيل فيه"، مشيدا بالرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي وصفه بـ "المعجزة" لجهة علاقاته مع إسرائيل.

ومع تغيير الإدارة الامريكية، حدث تحول في الموقف الامريكي اتجاه الاونروا. حيث عملت إدارة الرئيس بايدن على إعادة الانخراط الأمريكي في تمويل الاونروا، ورفع بعض القيود التي تم وضعها من الإدارة الامريكية السابقة، لكن ما تزال هذه الهجمة على الأونروا حتى اليوم، إذ قدم أصدقاء إسرائيل في 15 فبراير/شباط 2023 مشروع قانون للكونغرس، يحظر تقديم مساعدات للأونروا. ولا تزال المحاولات في الكونغرس عبر تحريض عدد من الأعضاء المتعاطفين مع إسرائيل من اجل إعادة طرح مشاريع قوانين تتعلق بإعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني وطرح مشاريع قوانين لتخفيض تمويل الاونروا، واجراء محاسبة حول موضوعات الحيادية، وصولا الى تعليق التمويل الأمريكي للاونروا حتى مارس 2025.

الموقف الفلسطيني والعربي من الاونروا

يبنى الموقف الفلسطيني خصوصا والعربي بشكل عام حيال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط (الاونروا) على اعتبار هذه المؤسسة الأممية كمنظمة ذات ابعاد حيوية ومهمة في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين. وهي تعتبر لاعبًا رئيسيًا في التخفيف من التحديات الإنسانية التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين.

ويمكن حصر جوانب الموقف الفلسطيني والعربي حيال الاونروا على النحو التالي:

(1) **المساعدة الإنسانية:** على اعتبار ان الاونروا تمثل مصدرًا حيويًا للمساعدة الإنسانية، حيث تقدم الوكالة خدمات في مجالات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية(بما فيها القدس)، وقطاع غزة، والأردن، ولبنان، وسوريا.

(2) **حق العودة:** أهمية وجود الاونروا كصاحبة التفويض الاممي في العمل مع اللاجئين الفلسطينيين، لحين حل قضية اللاجئين وفقا للقرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، الذي يبرز حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم واراضيهم ومصادر رزقهم.

(3) **عنصر استقرار اقليمي:** يُنظر إلى الاونروا على أنها قوة استقرار في المنطقة من خلال تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين الأساسية. من خلال تقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية، تلعب الوكالة دورًا في تعزيز الصمود داخل المجتمعات الفلسطينية.

(4) **رفض تقليص التمويل:** معارضة أي محاولة او مشروع او خطة لتقليص أو تخفيض التمويل الخاص ببرامج الاونروا. حيث تمثل قضية التمويل وسد فجوات التمويل التحدي الأكبر امام عمل الاونروا، مما أثر على قدرتها على تحقيق الأهداف الخاصة ببرامجها، ومن هنا تأتي عملية المطالبة الدائمة للمجتمع الدولي من أجل الحفاظ على تمويل مستدام أو زيادته.

(5) **الرمزية السياسية:** *تمثل الاونروا أهمية سياسية بالغة للقضية الفلسطينية، حيث تعتبر رمزًا للاعتراف الدولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين التي بقيت طوال هذه السنوات الطويلة بلا أي حلول، وهي في ذات الوقت تمثل اعترافا بمسؤولية المجتمع الدولي عن وجود واستمرار قضية اللاجئين وبقائها بلا أي حل.*

(6) **الوضع القانوني للوكالة وولايتها** وانتاجها لسجل اللاجئين وتثبيتها للتعريف القانوني للاجئ الملزم تحت القانون الدولي، جعل الوكالة الشاهد والحارس الأمين على حقوق اللاجئين الفلسطينيين، الذي لا مجال للطعن في مصداقيته ونزاهة وثائقه.

هذا الوضع القانوني المبني على قرارات تاريخية للجمعية العامة والسجل الموثق والملزم الذي أعدته الوكالة جعلها هدفًا لهجوم إسرائيل وأنصارها، في محاولة للقضاء عليها.. ما يؤكد على أهمية دور الأونروا في تثبيت وتخليد حق العودة والتعويض، حقًا فرديًا للاجئ الفلسطيني، لا يسقط بالتقادم ولا بالتفاوض، وليس هناك تفويض أو صلاحية لأي سلطة كانت بالتنازل عنها.

الحرب على قطاع غزة واستهداف الاونروا – المواقف

الهجوم الإسرائيلي على الاونروا لم يكن وليد الحرب الدائرة في قطاع غزة منذ 7 أكتوبر 2023 أو نتاج الاقتحامات المتكررة للمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس، بل هذا الهجوم المركز والمنسق والمستمر كان على الدوام جزءاً من الرواية الإسرائيلية القائمة على التضليل والتزوير وقلب الحقائق، وهذه المحاولات الإسرائيلية لضرب شرعية وجود هذه المؤسسة الأممية التي كانت ولا زالت احد اهم المرتكزات التي تقوم عليها السياسة الخارجية الإسرائيلية، وهذه المواقف يتفق حولها اليمين واليسار في إسرائيل، ولا توجد أي اختلافات جوهرية بين الأحزاب المشاركة في حكومة الحرب وبين القوى التي بقيت في المعارضة. ومنذ بداية العدوان على قطاع غزة، شهد الهجوم على الاونروا منحنىً خطيراً، خاصة التوجهات الإسرائيلية والخطط والمقترحات التي تتحدث عن "**اليوم التالي من انتهاء العدوان على قطاع غزة**"، الذي عبرت فيه المستويات السياسية الرسمية والفكرية المختلفة عن ضرورة انهاء دور وكالة الغوث في قطاع غزة. وازدادت حدة هذه المواقف خصوصا بعد أن ذكرت رئيسة محكمة العدل الدولية أن قراراها اعتمد بالأساس على التقارير الدولية الواردة من المؤسسات الدولية وفي مقدمتها "الأونروا".

ومع حرب الإبادة الجماعية التي تمارسها إسرائيل بلا توقف في قطاع غزة، وما يتضمنه ذلك من مخطط قيد التنفيذ للتهجير القسري، وتدمير الحياة وجعلها غير ممكن في محاول لدفع الفلسطيني لمغادرة وطنه الى خارج فلسطين، ترافق ذلك مع تصريحات لا لبس فيها حول ضرورة شطب الاونروا وان لا تلعب أي دور في مستقبل قطاع غزة، وفي هذا

السياق تأتي التصريحات الإسرائيلية[2] المكثفة ضد الاونروا ضمن حملة تقودها إسرائيل وهي حملة منسقة منذ مدة طويلة من اجل اضعاف ومحاصرة وكالة الاونروا، حيث قال وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس: "*ان إسرائيل ستسعى لمنع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) من العمل في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، وأن ألا تكون جزءا من المرحلة" التي تلي الحرب، أنه سيسعى إلى حشد دولي لهذه الفكرة*".

وفي ذات السياق لا بد من الإشارة الى ما تم نشره من اخبار **سابقة حول وثيقة سرية يعمل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على تطبيقها** وتهدف على إخراج وطرد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من قطاع غزة، في أعقاب الحرب الدائرة حاليا. بحسب القناة 12 في التليفزيون الإسرائيلي. وايضا تقرير القناة الإسرائيلية، الذي نقلته صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" **وتوصي الوثيقة وزارة الخارجية بالعمل وفق ثلاث مراحل للقضاء على الاونروا:**

- **المرحلة الأولى:** الكشف في تقرير شامل عن تعاون مزعوم بين الأونروا وحركة حماس" المدرجة على قوائم الإرهاب الأميركية.
- **المرحلة الثانية:** تشمل تقليص عمليات الأونروا في القطاع، والبحث عن منظمات مختلفة لتقديم خدمات التعليم والرعاية الاجتماعية للفلسطينيين في غزة."
- **المرحلة الثالثة:** ستكون عبارة عن "عملية نقل كل مهام وكالة الأونروا إلى الهيئة التي ستحكم غزة بعد انتهاء الحرب."

بالإضافة لذلك تضمن مشروع سياسي تقدم به ليئير لابيد (رئيس المعارضة الإسرائيلية) لمرحلة ما بعد الحرب على غزة ، ومستقبل القطاع، حيث دعا الى تشكيل إدارة مدنية مؤقته تقودها الولايات المتحدة الامريكية وتشارك فيها دول عربية ويشارك فيها فلسطينيين، وان تكون هذه الإدارة المدنية المقترحة مسؤولة عن إعادة الاعمار وتقديم المساعدات الإنسانية لسكان القطاع، وصولا الى حل وكالة الاونروا وتشكيل جسم دولي جديد بديل لها لتقديم الخدمات.

[2] دعا وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس المزيد من الدول إلى وقف دعم (الأونروا)، وأضاف "إنني أدعو المزيد من الدول للانضمام إلى هذه الجهود"، واتهم كاتس الأونروا بأنها "توفر الملاذ للمسلحين الفلسطينيين في حركة حماس."واضاف "يجب إقالة قيادة الأونروا، والتحقيق معها بشكل شامل للتأكد من معرفتها بهذه الأنشطة، وفي عملية إعادة بناء غزة، يجب استبدال الاونروا بوكالات مكرسة للسلام والتنمية الحقيقيَّين."

هذا بالإضافة الى توصيات قدمت لرئيس الوزراء الإسرائيلي من مركز القدس للدراسات الاستراتيجية[3] الإسرائيلي، حيث تضمنت التوصيات بندا واضحا ومحددا حول ضرورة تفكيك الاونروا باعتبارها هيئة تديم الصراع، وعلى ان تنقل صلاحياتها لجهة أخرى.

وخلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة رفعت إسرائيل من مستوى النقد والهجوم ضد الاونروا:

- الادعاء بان موظفي الاونروا يمجدون الإرهاب ويحرضون على إسرائيل. وان موظفي الاونروا في قطاع غزة قاموا بخرق مبدأ الحيادية عبر نشر منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي والاشادة بالفصائل والمقاومة. الادعاء ان عدد الموظفين في الأونروا قد أعربوا عن إشادتهم بهجوم حماس غير المسبوق في 7 من أكتوبر.
- الاستمرار بالادعاء بان المساقات المدرسية بمدارس الاونروا تحرض على الإرهاب.
- الادعاء انه قد تم فحص مشاركة خريجي مدارس الأونروا في الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين فضلا عن وجود محتوى معاد للسامية والجهاد في الكتب المدرسية المستخدمة في مدارس الأونروا.
- الادعاء بان هناك 12 موظفا في الاونروا من قطاع غزة قد شاركوا في هجمات السابع من أكتوبر.
- الادعاء بان حماس تسيطر على شحنات المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية التي تتسلمها الاونروا، وبثت صورا لشرطي يعتلي شاحنة مساعدات والادعاء بانه مقاتل من حماس
- الادعاء ان اعداد الموظفين الذين ينتمون لحركات فلسطينية هم بالألاف.
- الادعاء ان الاونروا هي "الواجهة لمنظمات إرهابية".
- الادعاء ان الاونروا تسيطر على أملاك تعود إسرائيل في القدس..

الاونروا وموقفها من الادعاءات الإسرائيلية الأخيرة بشان مشاركة موظفين عدد 12 بأحداث 7 أكتوبر :

ردّت الأونروا بشكل فوري على الادعاءات الإسرائيلية بحق عدد من الموظفين، حيث قامت بفصلهم من أعمالهم، وكانت هذه الخطوة استجابة متسرعة للاتهامات الإسرائيلية والضغوطات الإسرائيلية، ولم تقم الاونروا بانتظار نتائج التحقيق الشامل الذي تعهدت بالقيام به، فقد اصدر المفوض العام فيليب لازاريني بيانا صحفيا تحت عنوان (مزاعم فائقة الخطورة حول موظفين من الأونروا في قطاع غزة)، وجاء في البيان، ان السلطات الإسرائيلية قدمت معلومات حول المشاركة المزعومة لعدد من موظفي الأونروا في غزة في الهجمات على إسرائيل يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر، وأشار البيان الى اتخاذ قرار بفصل هؤلاء الموظفين فورا، وفتح تحقيق دون أي تأخير للكشف عن الحقيقة، وذلك حفاظا على قدرة الوكالة على الاستمرار بتقديم المساعدات الإنسانية، وقال بيان المفوض العام بأن أي مشاركة من أي موظف في الأونروا في أعمال "إرهابية" يعرضه للمساءلة بما في ذلك المحاكمة الجنائية.

---

[3] مركز يميني متطرف يضم عديد الباحثين الكبار ويعتمد على موازنات وتبرعات قادمة من الولايات المتحدة، وهو مركز قريب من رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو.

واكد لازاريني على ان هذه الاتهامات الصادمة تأتي في وقت يعتمد فيه أكثر من 2 مليون شخص في غزة على المساعدات المنقذة للحياة والارواح التي تقدمها الوكالة منذ بداية الحرب. إن من يخون قيم الأمم المتحدة الأساسية فهو أيضا يخون من نقدم لهم خدماتنا في غزة والمنطقة وحول العالم".

وفي سياق متصل قال لازاريني ردا على الادعاءات الإسرائيلية التي تتهم المنظمة بمساعدة حماس ونقل بعض المساعدات الإنسانية إليها مباشرة، إن إسرائيل "خلقت تيارا من المعلومات المضللة ولا أساس لها من الصحة"، وأكد أنه "حتى بعد فتح معبر كرم أبو سالم، قيدت السلطات الإسرائيلية وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة من خلال القصف وتعطيل شبكات الاتصالات والإنترنت لفترات طويلة".

وحذر المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) فيليب لازاريني، من أن تعليق بعض الدول تمويلها للوكالة الأممية سيؤدي إلى توقف جميع أنشطتها الإنسانية لدعم الفلسطينيين في غضون بضعة أسابيع.

الدول التي علقت تمويلها نتيجة الادعاءات الإسرائيلية

الدول التي علقت تمويلاتها الإضافية للأونروا: بلغ عدد الدول التي علقت تمويلها للاونروا 17 دولة[4] وهي على النحو التالي:

(1) **الولايات المتحدة الامريكية:** في بيان رسمي صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية تم الإعلان بانه سيتم التعليق المؤقت للتمويل الاضافي الجديد الخاص بالأونروا، وأضاف البيان ان الولايات المتحدة تشعر بالقلق الشديد من الادعاءات القائلة بأن اثني عشر موظفا من الأونروا ربما شاركوا في هجوم حماس الإرهابي على إسرائيل في 7 أكتوبر. وأشار البيان بان وزير الخارجية أنتوني بلينكن قد تحدث مع الأمين العام للأمم المتحدة

[4] فرنسا أعلنت انها لم تعلق تمويلها للأونروا، ولكن ليس لديها أي دفعات للأونروا في الربع الأول من هذا العام.

أنطونيو غوتيريش في 25 يناير للتأكيد على ضرورة إجراء تحقيق شامل وسريع في هذه المسألة. والبيان يرحب بقرار إجراء التحقيق وتعهد الأمين العام باتخاذ إجراء حاسم للرد، إذا ثبتت صحة الادعاءات. ورحب البيان كذلك بإعلان الأمم المتحدة عن مراجعة "شاملة ومستقلة" للأونروا. وتطرق البيان الى ان الأونروا تلعب دورا حاسما في تقديم المساعدة المنقذة لحياة الفلسطينيين، بما في ذلك الغذاء الأساسي والدواء والمأوى وغيرها من الدعم الإنساني الحيوي.. وختم البيان بان الولايات المتحدة تواصلت مع حكومة إسرائيل للحصول على مزيد من المعلومات حول هذه الادعاءات، وتم اطلاع أعضاء الكونغرس على ذلك. وانه سيتم الاستمرار في الاتصال الوثيق مع الأمم المتحدة وحكومة إسرائيل بخصوص هذه قضية

(2) **استراليا: حيث أعلنت** وزيرة الخارجية الأسترالية بيني وونغ عبر منصة إكس عن قلقها البالغ، وانها تتواصل مع الشركاء وانه سيجري تعليق مؤقت لدفع التمويلات الخاصة بالاونروا. وأضافت: "نحيّي الرد الفوري للأونروا بما يشمل فسخ عقود (مع موظفين) فضلًا عن إعلان تحقيق بشأن الاتهامات بحق المنظمة، وشددت على تأثير "العمل الحيوي" للأونروا على سكان غزة و"أكثر من 1.4 مليون فلسطيني تؤويهم في منشآتها."

(3) كندا: من جهته قال وزير التنمية الدولية الكندي أحمد حسين إن "كندا علقت مؤقتًا أي تمويل إضافي للأونروا في حين تُجري تحقيقًا معمقًا بشأن هذه الاتهامات." وأضاف: بان كندا تتعامل مع هذه الاتهامات بجدية كبرى، وتنخرط بشكل وثيق مع الأونروا وأطراف مانحة أخرى بشأن هذه المسألة. وفي حال ثبتت هذه الاتهامات، تتوقع كندا من الأونروا أن تتحرك فورًا ضد الذين حُددوا على أنهم كانوا ضالعين في "هجمات حماس الإرهابية، وأوضح أن أوتاوا "قلقة للغاية من الأزمة الإنسانية في غزة، وتواصل الدعوة إلى الدخول السريع والدائم للمساعدات الأساسية من دون عوائق."

(4) فنلندا: صدر بيان عن الخارجية الفنلندية بشان تعليقها التمويل للأونروا والدعوة إلى إجراء "تحقيق مستقل وشامل" في الاتهامات، وأضاف البيان ان "علينا أن نتأكد من عدم وصول يورو واحد من أموال فنلندا إلى حماس أو "إرهابيين" آخرين.

(5) سويسرا: أعلنت سويسرا – أعلنت سويسرا تعليق مساهماتها للأونروا التي تبلغ نحو 20 مليون فرنك سويسري (23 مليون دولار) في السنوات الأخيرة، وأكدت أنها لم تتخذ قرارا بعد بشأن الموافقة على تقديم التمويل لعام 2024 إلى حين البت في الاتهامات.

(6) إيطاليا: وزير الخارجية الإيطالي أنتونيو تاياني اعلن تعليق الحكومة الإيطالية تمويل الأونروا، قائلًا "نحن ملتزمون بتوفير مساعدة إنسانية للشعب الفلسطيني مع حماية أمن إسرائيل."

(7) هولندا: اعلن وزير التجارة والتنمية الهولندي جيفري فان ليوفين تجميد التمويل للأونروا بينما يُجرى تحقيق، معربًا عن شعور الحكومة بـ"صدمة شديدة." وأضاف : الاتهام هو أن الهجوم جرى تنفيذه في 7 أكتوبر الماضي بأموال الأمم المتحدة، بأموالنا.

(8) المملكة المتحدة: أعلنت وزارة الخارجية البريطانية عن "الاستياء إزاء المزاعم بشأن تورط موظفين في الأونروا في هجوم 7 أكتوبر على إسرائيل"، والاعلان عن تعليق المساعدات بينما "تقوم بمراجعة هذه الادعاءات المثيرة للقلق."

(9) **ألمانيا:** أعلنت ألمانيا تعليق تمويلها للأونروا، وقالت وزارة الخارجية في بيانها: "إنه طالما لم يتم توضيح الاتهام فإن "ألمانيا، بالاتفاق مع دول مانحة أخرى" ستمتنع في الوقت الحالي عن الموافقة على تقديم المزيد من الموارد".

(10) **اليابان:** قررت تعليق التمويل الإضافي للأونروا، وقالت وزارة الخارجية اليابانية، إن اليابان «تشعر بقلق بالغ إزاء المزاعم المتعلقة بضلوع موظفين من الأونروا في الهجوم الإرهابي على إسرائيل». وأضافت: "رداً على ذلك، قررت اليابان تعليق كل تمويل إضافي للأونروا حاليا بينما تجري الأونروا تحقيقا في الأمر"، وأشار البيان كذلك "في الوقت نفسه ستواصل اليابان بذل جهود دبلوماسية دؤوبة ونشطة لتحسين الوضع الإنساني في قطاع غزة وتهدئة الوضع في أقرب وقت عبر تقديم دعم لمنظمات دولية أخرى".

(11) **النمسا:** وزارة الخارجية النمساوية أعلنت انها ستعلق التمويل لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أونروا التابعة للأمم المتحدة.

(12) **السويد** السويد: أعلنت السويد في بيان صحفي على وكالة الانباء تي تي السويدية بان ستوكهولم ستعلق تمويل الأونروا، وصرح يوهان فورسيل، وزير التعاون والتنمية الدوليين والتجارة الخارجية السويدي بأن: «الأموال ستوجّه بدلاً من ذلك إلى منظمات إنسانية أخرى».

(13) **ايسلندا:** جمدت مساهماتها للأونروا. ودعا وزير الخارجية الأيسلندي بيارني بينيديكتسون إلى إجراء تحقيقات شاملة وقال إنه سيتم تجميد المساهمات لحين إجراء مشاورات مع دول الشمال الأخرى.

(14) **استونيا:** كتب وزير الخارجية الإستوني تساهكنا في منشور على موقع X: "فيما يتعلق بالادعاءات الأخيرة الخطيرة للغاية ضد الأونروا، فإن إستونيا لن تستمر في تمويل المنظمة".

(15) **رومانيا:** أعلنت الخارجية الرومانية بانه " لا توجد مساهمة طوعية [رومانية] جديدة للأونروا حتى يتم الانتهاء من التحقيق".

(16) **لاتفيا**

(17) **ليتوانيا**

المواقف الداعمة للأونروا، ودعوات لمواصلة التمويل والعمل

أثار قرار عدد من الدول المانحة بتعليق تمويلاتها الإضافية للأونروا ردود فعل قوية في الأوساط الفلسطينية والعربية والدولية

1- **رد الفعل الفلسطيني: حيث** صدرت بيانات سريعة من **الرئاسة الفلسطينية، ووزارة الخارجية، وأمانة سر منظمة التحرير، ومجلس الوزراء، ودائرة شؤون اللاجئين واللجان الشعبية والفصائل، والتي جميعها دعت الى التراجع الفوري عن قرارات التعليق، وعدم المشاركة في العقاب الجماعي والابادة الجماعية للشعب الفلسطيني، ودعوة** أعضاء في اللجنة الاستشارية للأونروا الى "العدول عما صدر عنهم من مواقف وقرارات حول تعليق التمويل الخاص بالأونروا"، خصوصا ان مثل هذه القرارات تمثل اضرارا محدقا بأوضاع اللاجئين والنازحين وضربا لجهود الإغاثة الدولية لشعبنا الفلسطيني في ظل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وما نتج عنها من موت ونزوح قسري وابادة وتدمير لكل مرافق الحياة والبنى التحتية، والتأكيد ان إسرائيل هي التي تقود حملة منسقة ومنظمة منذ مدة طويلة من اجل اضعاف ومحاصرة وكالة الاونروا، وهذه الحملة هي ترجمة فعلية لتصريحات سابقة لوزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس والتي قال فيها ان إسرائيل ستسعى لمنع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) من العمل في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، وأن ألا تكون الأونروا جزءا من المرحلة" التي تلي الحرب مضيفا أنه سيسعى إلى حشد دولي لهذه الفكرة، وشددت الدائرة على ان قرارات التعليق تعتبر جزءاً من العقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني.

2- **رد الفعل العربي:**

- **الجامعة العربية:** أكد مجلس الجامعة العربية في بيانه الختامي للاجتماع الطارئ الذي عقد على مستوى المندوبين الدائمين، على التفويض الممنوح لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وفق قرار إنشائها، وعلى ضرورة استمرار المنظمة بتحمل مسؤولياتها في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات وخارجها في كافة مناطق عملياتها الخمس، إلى أن يتم حل

قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً وفق قرار الأمم المتحدة، وأكدت الجامعة العربية ان "تمويل وكالة الأونروا، هو مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي، وبالتالي رفض وقف تمويل الأونروا أو تخفيضه يعرض أجيالاً من اللاجئين الفلسطينيين لخسارة الخدمات الصحية والتعليمية والخدماتية، ويشكل محاولة مرفوضة لطمس قضية اللاجئين الفلسطينيين، كما أن حرمان الفلسطينيين من فرص التعليم بسبب وقف تمويل الوكالة سيحرمهم من أي فرصة للأمل بمستقبل أفضل، وسيقوض فرص السلام ويدفع المنطقة إلى مزيد من عدم الاستقرار.

- **مجلس التعاون الخليجي: طالب** الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاسم محمد البديوي، الدول التي أعلنت تعليق مساعداتها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى "الأونروا"، إلى مراجعة قرارها واستئناف المساعدات في أقرب وقت، والتأكيد على أهمية استمرار الدعم المادي في هذه الظروف الحرجة. وأن تعليق تقديم الدعم للوكالة سيزيد من معاناة الشعب الفلسطيني ويعرقل سير عمل المنظمة في أداء المهام الموكلة لها، في الوقت الذي يشهد فيه قطاع غزة وضعاً إنسانياً كارثياً، وأن الوضع يتطلب مضاعفة الجهود لتقديم الغوث للأطفال والنساء، وتشغيل المستشفيات لعلاج المرضى والجرحى والمصابين في الهجمات الإسرائيلية الشرسة على المدنيين والأهداف المدنية في غزة.
- **المملكة الأردنية الهاشمية:** الملك الأردني عبد الله الثاني أكد على ضرورة مواصلة المجتمع الدولي دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، للاستمرار في تقديم خدماتها الإنسانية الحيوية وفق تكليفها الأممي، واجرى اتصالا هاتفيا مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، مؤكدا على أهمية أن تقوم الدول بدعم "الأونروا"، لتمكينها من تقديم المساعدات لأكثر من مليوني فلسطيني في غزة، الذين يعيشون أوضاعا إنسانية كارثية.

وفي ذات السياق عبر عن هذا الموقف وزير الخارجية الاردني ايمن الصفدي الذي دعا الى أهمية استمرار عمل الأونروا وان الدور الذي تقوم به لا يمكن الاستغناء عنه خاصة في هذه الظروف التي يعاني اكثر من مليوني فلسطيني من كارثة إنسانية في قطاع غزة، واكد الصفدي على انه لا يجوز ان تخضع الوكالة لعقوبات جماعية نتيجة مزاعم ضد 12 من طواقمها البالغ عددهم 13 الف شخص في غزة، خصوصا وان الوكالة بدأت تحقيقا فوريا في المزاعم ضد هؤلاء الأشخاص الذين تتهمهم إسرائيل بالمشاركة في احداث 7 أكتوبر. وأضاف الصفدي ان أي نقص في التمويل الأونروا والتي تشكل الشريان الرئيسي للحياة في القطاع سينعكس فورا على قدرة الوكالة على تقديم الخدمات الإنسانية لغزة مسببا المزيد من المعاناة لأهل القطاع علما ان حجم المساعدات التي دخلت القطاع منذ بدء الحرب لم تتجاوز 15% من الاحتياجات.

- **جمهورية مصر العربية:** أكد وزير خارجية مصر سامح شكري، تضامن بلاده مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، مشددًا على أن القرارات الغربية بشأنها "عقاب جماعي غير مقبول للشعب الفلسطيني". وبحسب بيان للخارجية أشاد الوزير سامح شكري"بالدور المحوري الذي تضطلع به الأونروا وفق تكليفها الأممي، في تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين". وأضاف: "من غير المقبول اتخاذ بعض الدول قرارات بتعليق تمويلها لأنشطة الوكالة في هذا التوقيت دقيق الحساسية، فيما يبدو أنه بمثابة

عقاب جماعي ضد جميع العاملين في الوكالة، والذين يبلغ عددهم حوالي 30 ألفا، وكذلك أبناء الشعب الفلسطيني". وأضاف أن ذلك القرار جاء "إثر مزاعم تتعلق بتورط عدد محدود جدا من موظفي الوكالة في أحداث 7 أكتوبر". وتابع: أنها "لاتزال قيد عملية تحقيق ومراجعة داخلية بأجهزة الوكالة، تتسم بالشفافية" وشدد الوزير المصري، على أن "محاولات استهداف وكالة الأونروا في ظل هذا التوقيت الصعب، وتحجيم قدراتها على القيام بمهامها في غزة، يفاقم من الآثار الخطيرة لسياسة الحصار والتجويع والعقاب الجماعي التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين". وأكد: "تضامن مصر الكامل مع وكالة الأونروا، وتقديم كافة أوجه الدعم لضمان استمرارها في توفير الخدمات الحيوية للفلسطينيين."

- **العربية السعودية:** أصدرت وزارة الخارجية السعودية بيانا أكدت فيه على "أهمية تعزيز إجراءات المراجعة والتحقيق في تلك الادعاءات، للخروج بالحقائق المقرونة بالدلائل، خاصة في ظل ما يقدمه العاملون في وكالة الأونروا من تضحيات إنسانية تسببت في مقتل العديد منهم وإصابة آخرين؛ جراء القصف الإسرائيلي العشوائي على دور الإغاثة في قطاع غزة ومحيطها". وطالب البيان " كافة الداعمين للأونروا إلى الاضطلاع بدورهم الداعم للمهام الإنسانية تجاه للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة المحاصر". "والتأكيد على ضرورة استمرار عمل الوكالة، بما يضمن توفير المتطلبات الأساسية الفلسطينيين للتخفيف من آثار الأزمة التي تشهدها فلسطين المحتلة".
- **دولة قطر:** أكدت قطر على موقفها الثابت من ضرورة استمرار وتكثيف الجهود الإغاثية إلى قطاع غزة، كما حذرت من التداعيات الكارثية المترتبة على وقف دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا».
- **جمهورية تركيا:** أعلنت وزارة الخارجية التركية، إن تركيا تشعر بالقلق إزاء قرار بعض الدول تعليق تمويلها للأونروا. وحثت في بيانها الدول التي أعلنت تعليق تمويلها على إعادة النظر في قرارها. على اعتبار ان تعليق التمويل يضر بالأساس بالمدنيين الفلسطينيين.

3- رد الفعل الدولي:

- **الأمم المتحدة:** الأمين العام للأمم المتحدة أكد ان قرارات وقف التمويل تمثل اعقابا جماعيا، مطالبا الدول بالعدول عن هذه القرارات، وتعهد غوتيرش بمحاسبة أي موظف في المنظمات الدولية صالح في اعمال إرهابية بما في ذلك الملاحقة الجنائية لكنه ناشد الحكومات الاستمرار بالدعم. وبسبب موقف الأمين العام للأمم المتحدة، فقد وجهت له انتقادات شديدة من جانب حكومة الحرب الإسرائيلية ومندوبها في الأمم المتحدة غلعاد اردان الذي هاجم بشدة الأمين العام أنطونيو غوتيرش وذلك بعد مناشدته الدول التي قررت وقف تمويل الانروا للتراجع عن قرارها، قال غلعاد اردان "يثبت غوتيرش مرة أخرى ان حياة وسلام مواطني إسرائيل ليس ذات

أهمية حقيقة بالنسبة له"، وأضاف "قبل ان يجري غوتيرش تحقيقا شاملا لتحديد جميع عناصر حماس والقتلة في الأونروا يركز على جميع التبرعات لتنظيم القتل والإرهاب" على حد تعبيره.

- **المفوض العام للأونروا:** اعتبر فيليب لازاريني تعليق دول عدة تمويلها للوكالة أمرا "صادما" ان نرى تعليق تمويل الوكالة كرد فعل على الادعاءات ضد مجموعة صغيرة من الموظفين" لا سيما في ضوء التدابير التي اتخذتها الوكالة الأممية، التي "يعتمد عليها أكثر من مليوني شخص من أجل البقاء على قيد الحياة."، وأضاف أن "هذه القرارات تهدد العمل الإنساني الجاري حاليا في المنطقة خاصة في غزة"، وأكد أنه لم يكن الفلسطينيون في قطاع غزة بحاجة إلى هذا العقاب الجماعي الإضافي.

علما بان وزير الخارجية يسرائيل كاتش قد طالب باستقالة المفوض العام للانروا كما طالب المزيد من الدول لوقف التمويل.

- **سيغريد كاغ–كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة:** صرحت بأنه لا يمكن لأي هيئة أن تحلّ مكان وكالة الاونروا في قطاع غزو
- **الاتحاد الأوروبي:** أعلن مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، إن الاتحاد الأوروبي سيواصل دعم الفلسطينيين في غزة عبر المنظمات الشريكة، وأبرزها "الأونروا".
- **منظمة التعاون الإسلامي:** أعلنت المنظمة ان تعليق تمويل /الأونروا/ سيفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، وأعربت عن أسفها للقرار الذي اتخذته عدد من الدول بالتعليق المؤقت للتمويلات الجديدة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين /الأونروا/، معتبرة أنه يمثل عقابا جماعيا ومن شأنه أن يفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة.
- **دولة النرويج** : نشر مكتب الممثلية النرويجية لدى فلسطين بيانًا عبر منصة "إكس"، قال فيه: "تواصل النرويج دعمها للشعب الفلسطيني من خلال دعم وكالة الأونروا، حيث إن هناك حاجة إلى الدعم الدولي لفلسطين الآن أكثر من أي وقت مضى."ووصفت الممثلية النرويجية الوضع في قطاع غزة بأنه "كارثي"، قائلة إن الوكالة الأممية "أهم منظمة إنسانية" في القطاع المحاصر.

ومن جهة أخرى قال وزير الخارجية النرويجي إسبن بارث إيدي في بيان، أن "النرويج قررت مواصلة تمويلها". وأضاف: "بينما أشارك القلق بشأن الادعاءات الخطيرة للغاية ضد بعض موظفي الأونروا، فإنني أحث المانحين الآخرين على النظر في العواقب الأوسع نطاقاً لخفض تمويل الأونروا في هذا الوقت من الأزمة الإنسانية الشديدة". وتابع الوزير: "لا ينبغي لنا أن نعاقب ملايين الأشخاص بشكل جماعي.. يجب علينا التمييز بين ما قد يفعله الأفراد وما تمثله الأونروا". وأشار إلى أن سكان غزة في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، ويجب ألا يدفعوا ثمن أفعال الآخرين.

- **الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين: صرح يان ايغلاند** انه يجب عدم تسييس الأونروا ومعاقبة أطفال غزة لان ذلك سيؤدي لانهيار العمل الاغاثي برمته في القطاع.

- **اسبانيا:** أعلن وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل ألباريس، أن بلاده "ستواصل دعمها لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا". ووصف ألباريس خلال اجتماع للجنة البرلمانية، الوكالة الأممية بأنها "لا غنى عنها، وإن "التمويل يساعد على تخفيف الوضع الإنساني الرهيب في قطاع غزة".
- **بلجيكا**
- **أيرلندا** : أعلنت أنها لا تنوي وقف تمويل "العمل الحيوي" الذي تقوم به وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" بقطاع غزة .وكتب وزير الخارجية الأيرلندي مايكل مارتن، في تدوينة نشرها على حسابه عبر منصة "إكس"، لدينا "الثقة الكاملة في قرار فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة (أونروا) بإيقاف عمل موظفي الوكالة الأممية المشتبه في مشاركتهم في الهجمات. قال إن "وكالة أونروا قدمت المساعدة المنقذة للحياة إلى 2.3 مليون شخص، وبتكلفة شخصية لا تصدق، حيث قُتل أكثر من 140 من موظفيها في الأشهر الأربعة الماضية." وشدد مارتن على أن "بلاده ليست لديها خطط لتعليق التمويل لعمل الأونروا الحيوي في غزة."

تصاعد استهداف الاونروا في القدس

وفيما يلي اهم الإجراءات التي قامت بها دولة الاحتلال الإسرائيلي بهذا الخصوص:

- **بنك لئوني وتجميد حساب الاونروا الفرعي في القدس:** تم تجميد الحساب الخاص بالأونروا في بنك لئومي الإسرائيلي. ومن المهم معرفة أن هذا الحساب ليس الحساب الرئيسي للأونروا في فلسطين، بل هو حساب فرعي يستخدم لتغطية القضايا المالية والمدفوعات التي تخص بعض القضايا اللوجستية كالنقل وفواتير في اسرائيل ..الخ، لكن لماذا تم تجميد الاونروا في بنك لئومي؟ قرار التجميد صدر عن مدير البنك وليس بقرار قضائي، وهذا القرار استند الى نقطتين (**الأولى: الادعاء** ان هناك حركات مشبوهة تم تنفيذها من الحساب، والنقطة **الثانية:** ان الاونروا متهمة بالإرهاب)، وهنا يجب التأكيد انه لا يوجد أي حركات مشبوهة في حساب الاونروا الفرعي لدى بنك لئومي، وكل الحركات المالية تتعلق بدفوعات تخص بعض القضايا اللوجستية، والاونروا منذ قرار تجميد الحساب وهي تطالب بعقد اجتماع مع إدارة البنك (المدير او الدائرة القانونية) لكنهم لغاية الان لم يتم الاستجابة لطلباتهم بضرورة عقد اجتماع، ويجب التأكيد على ان طريقة تجميد الحساب البنكي لم تستند على أي مصوغ قانوني، حقيقة الامر فيما يخص الاجراء هو التالي: قامت الحكومة الإسرائيلية بتحويل مبلغ 12 مليون شيكل للأونروا وهذا المبلغ هو بدل الضرائب التي يجري اقتطاعها، على اعتبار ان الاونروا مؤسسة اممية وهي معفية من الضرائب. ويبدو ان الإسرائيليين ونتيجة قرارهم بمحاصرة الاونروا والتضييق عليها، قاموا بتجميد الحساب من اجل عدم السماح لهم بالتصرف بالمبلغ المتوفر بهذا الحساب الفرعي(أي كجزء من عقاب الاونروا وتعطيل عملها).

- **سلطة جمع الضرائب في إسرائيل:** تم توجيه رسالة من سلطة الضرائب في إسرائيل للأونروا بالقدس، تطالب الاونروا في القدس بدفع 553 مليون شيكل بدل ضرائب متراكمة عليها (على حد ادعاء الرسالة)، كذلك فان الرسالة تطالب الاونروا بالتصريح عن كل ممتلكاتها ومؤسساتها وعملها داخل القدس، وطالبت سلطة أراضي إسرائيل من الأونروا إخلاء مركز قلنديا للتدريب المهني في القدس الشرقية (الذي خصصه الأردن للأونروا في عام 1952) وكذلك دفع "رسوم استخدام" تزيد عن 4.5 مليون دولار أمريكي.

هذه الرسالة جاءت رغم علم الجانب الإسرائيلي بان الاونروا كمؤسسة أممية معفاة من الضرائب، وهذا الاعفاء يأتي ضمن الاتفاقيات الدولية التي تعمل بها الأمم المتحدة، وهو منصوص عليه ضمن الرسائل المتبادلة ما بين الاونروا وإسرائيل بخصوص تسهيل عملها.

- **رسالة وزير الإسكان الإسرائيلي لسلطة الأراضي والاملاك:** أصدر وزير الإسكان الحاخام يتسحاق غودكنوبف تعليمات لمدير ما تسمى "سلطة أراضي إسرائيل" يانكي كوينت لجمع معلومات حول عمل الاونروا ومقراتها وخصوصا مقرها الرئيسي في الشيخ جراح، وأصدر تعليمات بحصر العقود الخاصة بالأراضي التي تعمل عليها وكالة الأونروا. **وفي نص الرسالة قال وزير الإسكان:** "أتواصل معكم بحكم منصبي رئيسا لمجلس أراضي إسرائيل، بخصوص الأراضي التابعة "للسلطة" التي تستخدمها منظمة الأونروا، أود أن أوقف فورا جميع عقود الأراضي الإسرائيلية مع منظمة الأونروا الإجرامية، وإخراجها من الأراضي التي تم تأجيرها لها ومن جميع الأراضي التي تستخدمها الوكالة في دولة إسرائيل." اشارت الرسالة بشكل خاص الى المقر الرئيسي للوكالة في حي الشيخ جراح وأيضا مقر الوكالة في حي كفر عقب شمالي مدينة القدس الشرقية. الرسالة تطالب بجمع كافة التفاصيل لجميع العقود والإيجارات التي تمت لمصلحة الأونروا وتواريخ انتهاء العقود معها سواء في حي (مستوطنة) معالوت دفنا في القدس (في إشارة إلى مقر الشيخ جراح) وكفر عقب."
- **نائب رئيس بلدية القدس(أرييه كينغ):** الذي يقود مظاهرات المستوطنين امام مقر الشيخ جراح للمطالبة بإخلائه، وطالب بكتاب رسمي من وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير بإخلاء الاونروا من مقراتها في الشيخ جراح بالقدس، وكذلك الطالب كينغ بإخلاء مركز التدريب المهني"– قلنديا التابع للأونروا، بادعاء أنها استولت على العقارات في القدس دون تصريح.(هناك قرار تخصيص لاقامة المركز على مساحة 85 دونما).
- **وزير المالية الإسرائيلي –بتسلئيل سموتريتش:** أمر بإلغاء المزايا الضريبية التي تتمتع بها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بصفتها هيئة تابعة للأمم المتحدة، والقرار سيدخل حيز التنفيذ في حال المصادقة عليه من المستشار القانوني في وزارتي العدل والخارجية الإسرائيليتين.
- **الكنيست والاونروا:** يهدف تقديم مشروع قانون في الكنيست بخصوص الاونروا الى استبعادها عن امتيازات وحصانات الأمم المتحدة، **حيث** صادق الكنيست الإسرائيلي بقراءة تمهيدية على مشروع قانون يمنع (الأونروا) من العمل داخل الأراضي المحتلة والقدس(يحتاج القرار الى 3 قراءات قبل أن يصبح قانون، المشروع ستنظر فيه لجنة الخارجية والأمن لمواصلة إعداده للمزيد من القراءات). ومقدمي القرار هم من حزب "إسرائيل بيتنا" وبني على ادعاء باطل بان القدس لا يوجد بها لاجئين، ولا يوجد سبب يدعو الاونروا بالتالي إلى تقديم أي

خدمات داخل حدود إسرائيل، حيث لا يوجد فيها لاجئون فلسطينيون، بل سكان الدولة الذين يحصلون على الخدمات من مؤسسات الدولة المختلفة. ومشروع القرار ينص على ان الاونروا تُستخدم للتحريض والتثقيف على كراهية إسرائيل والإضرار بسكانها اليهود، وفي المدارس تنشر مواد معادية للسامية.

هناك كذلك مشروع القانون الثاني، الذي طرح لأول مرة في عام 2021، إلى "تطبيق القانون الأساسي: القدس عاصمة إسرائيل، من خلال منع أي نشاط تقوم به الأونروا في الأراضي الإسرائيلية".

- **وأوقفت سلطات الجمارك شحن بضائع الأونروا، ومنع دخول المساعدات والإغاثة:** هناك تعطيل لدخول البضائع من المعابر (كارم أبو سالم وميناء اسدود) البضائع مكدسة وتنتظر الفحص الأمني، يجري بقصدية عدم اجراء الفحص للمواد التي تتعلق بالأونروا . والمظاهرات التي يقوم بها المستوطنين لمنع البضائع من الدخول عبارة عن مسرحية هزلية مكشوفة، وهذا الامر يؤكده الواقع فمنذ شهر 2023/11 لغاية اليوم لم يعطوا أي مسح امني على أي مادة للأونروا.(هناك على الحدول وخصوص الادوية والمواد غذائية / 6 سيارات نقل نفايات/ تركتورات / أجهزة كمبيوتر/ ..الخ).
- **الاعتداءات اليومية على الاونروا من جانب إسرائيل: ومنها الدعوات** للتظاهر من قبل المستوطنين امام مقر الاونروا – الشيخ جراح، واعتداءات المستوطنين على مركبات الاونروا بالقدس ويكتبون عليها شعارات عنصرية وتهديد ومطالبة بالرحيل، وكان هناك اعتداءات لفظية طالت مدير عمليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا في الضفة الغربية ادم بولوكوس، حيث تعرض للسخرية وركل سيارته على احد إشارات المرور بالقدس قبل أيام وسمع من اعتدوا على سيارته بتوجيه الاتهامات له بانه إرهابي وانه يدعم الإرهابيين كما أشار الى تعرض طاقم تابع للأونروا قرب احد التجمعات البدوية على احد الحواجز الإسرائيلية للضرب والانتهاك وتفتيشهم وتفتيش مركبتهم بطريقة مهينة حيث وصفوهم بالإرهابين، إضافة الى التنكيل بموظفي الاونروا على الحواجز وتعطيل عملهم.
- **التأشيرات الخاصة بالموظفين الدوليين:** واقتصر إصدار تأشيرات معظم الموظفين الدوليين، بمن فيهم العاملون في غزة، على شهر أو شهرين.
- **منع وصول الموظفين الفلسطينيين لعملهم في الشيخ جراح او أي منطقة من القدس:** وقد أعلنت الاونروا انه يجري منع المئات من موظفي الأونروا المحليين من الوصول إلى القدس منذ تشرين الأول/أكتوبر للوصول إلى مقر الأونروا ومدارسها ومراكزها الصحية.

كل الإجراءات الإسرائيلية ضد الاونروا في القدس، هي إجراءات لخلق أجواء تحريضية ومضللة فالأونروا على سبيل المثال لا يوجد لديها أموال احتياطية في حساباتها البنكية نتيجة الازمة المالية، وسوف تتاثر مهام الاونروا نتيجة هذا التحريض والتقليص في التمويل، لتصبح غير قادرة عن توفير خدماتها والاستمرار فيها، وخصوصا فيما يتعلق بجمع النفايات لان الاونروا لن تستطيع الدفع للبلديات، إضافة الى ازمة حقيقية في توفير الدواء للمرضى

وتحديدا مرضى الامراض المزمنة، إضافة الى عدم وجود سيولة كافية لشراء الادوية من السوق الفلسطينية المحلية، وفي ذات الوقت إسرائيل تعيق دخول الادوية للأونروا من الخارج، ونتيجة الازمة المالية سيواجه موظفي المياومة وتحديدا معلمي المياومة، سيواجهون مشاكل بخصوص رواتبهم، ومخاطر من وقف التحويلات الطبية.

المسألة الأخرى التي يجب تسليط الضوء عليها هي ان عمل الاونروا في القدس يأتي باعتبارها مناطق محتلة، وتضمن باخلها قرابة67 الف لاجئ فلسطيني مسجل، وضرورة التأكيد الدائم على ما تنص عليه الاتفاقيات الموقعة ما بين الاونروا وإسرائيل (اتفاقية كوماي) والتي تشير الى ان الاونروا هي جزء من المؤسسات الأممية المعفاة من الضرائب، وان لدى الاونروا حصانة خاصة كغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة.

*** الاونروا والعقارات المستأجرة في القدس:**

- **المقر الرئيسي** في الشيخ جراح هي مستأجر من الحكومة الأردنية منذ العام 1949، وتدفع الايجار سنويا.
- مدرسة سلوان: مستأجرة من قبل عائلة عبدو المقدسية.
- مدرسة واد الجوز: مستأجرة من عائلة صيام.
- عيادة الزاوية: هي عبارة عن وقف هندي، وأصبحت فترة الانتداب البريطاني مقر للكتائب الهندية في الجيش البريطاني، وسنويا يتم دفع الايجار للسفارة الهندية.
- أراضي معهد قلنديا: هناك اتفاقية صادرة عن الحكومة الأردنية بتخصيص أراضي قلنديا لصالح انشاء معهد تدريب مهني.(سلطة الأراضي أرسلت رسالة تطالب الاونروا بدفع 18 مليون شيكل بدل استخدام لأراضي معهد قلنديا)
- مخيم شعفاط: هناك كذلك قرار تخصيص من الحكومة الأردنية لصالح 500 عائلة لاجئة.

دلالات تكثيف الهجوم على الاونروا

محكمة العدل الدولية: أكد المفوض العام فيليب لازاريني في رساله وجهها الى رئيس الجمعية العامة في الأمم المتحدة على انه ومنذ صدور حكم محكمة العدل الدولية، كان هناك جهود منسقة من قبل بعض المسؤولين الإسرائيليين للخلط بين الأونروا وحماس بشكل مخادع، وتعطيل عمليات الأونروا، والدعوة إلى تفكيك الوكالة، وبالتالي لا يمكن النظر ببراءة لموعد تكثيف الهجوم الإسرائيلي على الاونروا، **والذي تزامن مباشرة مع انعقاد محكمة العدل الدولية،** والتي كانت تنظر في القضية التي رفعتها جنوب افريقيا ضد إسرائيل بتهمة ارتكاب الإبادة الجماعية، وبالتالي لا يمكن النظر لهذا الهجوم الاسرائيلي على الاونروا بعيدا عن **كونه عقابا مباشرا** لها على تقاريرها التي تم استخدامها كوثائق مهمة وذات مصداقية من قبل محكمة العدل الدولية، حيث تم الإشارة لتقرير للأونروا بما يحتويه من نص يؤكد ان "القصف مستمر على غزة وتسبب بنزوح كبير للسكان وأجبروا على مغادرة منازلهم إلى أماكن ليست أكثر أمنا وتضرر أكثر من مليوني شخص وسيتضررون نفسيا وبدنيا والأطفال مرعوبون."

وبالتالي استهداف الاونروا تشكل محاولة لضرب **مصداقيتها ومصداقية وتقاريرها** عند الحديث عن مجازر يقوم بها جيش الاحتلال ضد المدنيين في غزة.

وأيضا فان **الحملة الإعلامية** ضد الاونروا في محاولة للتغطية إعلاميا على الحوار الكبير حول العالم بشأن اتهام إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة جماعية في غزة.

التجاوب الغربي مع ادعاءات إسرائيل كجزء من ازدواجية المعايير: منذ بداية الحرب على قطاع غزة أصدرت الاونروا عدد 107 من التقارير حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية بما يشمل القدس الشرقية، وهذه التقارير توثق الاضرار الفلسطينية، واعداد النازحين واحوال مراكز الايواء وحجم التدمير والقتل والاصابات، كل هذه التقارير لم تحرك ساكنا من قبل الدول الغربية التي ظلت تلتزم الصمت، وتتبنى الرواية الإسرائيلية المضللة، وتتعامى وتصمت وتصم اذانها امام الحقيقة الفلسطينية وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من إبادة جماعية وتطهير وتهجير قسري. على الدوام ظل الكيل بمكيالين السمة البارزة في تعامل الدول الغربية وحكوماتها مع الاحداث التي تحدث فوق الأرض الفلسطينية، وهذه الحرب كشفت مدى زيف الغربي وشعاراته عن حقوق الانسان والعدالة والمساواة، واظهرت مدى الانحياز وازدواجية المعايير عبر الدعم غير المسبوق لإسرائيل وتبني روايتها، والدعم العسكري والمادي والإعلامي.

لقد أصدرت الاونروا عشرات التقارير حول الاعتداءات التي تعرضت لها مراكزها من قبل إسرائيل والتي يمكن تلخيص بعضها على النحو التالي:

- اخلاء مقر الاونروا في مدينة غزة بالقوة، والطلب من الاونروا لنقل مقر عملياتها من الشمال باتجاه الجنوب.
- قصف مراكز الايواء، مما أدى الى استشهاد188 موظفا، واصابة المئات من الموظفين، والى استشهاد **430** نازحا داخل ملاجئ الأونروا، واصابة أكثر من **1442 نازح.**

- تم الإبلاغ عن **375** حادثة أثرت على مباني الأونروا، وتدمير مباشرة **171** منشأة مختلفة تابعة للأونروا.

كل هذا التوثيق من قبل الاونروا لم يؤخذ على محمل الجد من قبل المجتمع الغربي، واهملت كل النداءات التي أطلقتها هذه الوكالة الدولية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، التي ترك العاملين فيها يعانون الويلات داخل قطاع غزة بلا أي حماية لهم او لمقراتهم او للنازحين المدنيين الذين لجأوا لديهم.

العقاب الجماعي لمؤسسة الاونروا ولعموم مجتمع اللاجئين: ان حملة التحريض الإسرائيلية ضد وكالة الاونروا، قد نجحت في تضليل عديد الدول الغربية ودفعهم لاتخاذ مواقف متسرعة حول تحليق التمويل الإضافي للأونروا، و هذا الاجراء الخطير يمثل أحد ابرز الممارسات الدولية في ممارسة العقاب الجماعي، حيث لا يجوز تحت أي ظرف من الظروف حرمان ملايين من البشر من الخدمات الصحية والتعلمية والخدمات الاجتماعية بسبب ادعاءات إسرائيلية لم يجر فيها أي تحقيق محايد وشامل وشفاف وفقا للآليات القانونية التي تتبعها الأمم المتحدة بهذا الخصوص من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية باعتباره اعلى سلطة رقابية في منظومة الأمم المتحدة. مع التأكيد على انه مهما كانت نتائج التحقيق فانه لا يجوز اتخاذ إجراءات ومواقف تمثل عقابا جماعيا باي حال من الأحوال.

لماذا لا يمكن الاستغناء عن الاونروا من الناحية العملية

إضافة لعناصر القوة التي تحظى بها الاونروا، بكونها وكالة تحمل تفويضا اميا صادرا عن الأمم المتحدة وفقا للقرار 302، وفان للأونروا جملة من عناصر القوى الأخرى التي لا يمكن الاستغناء عنها او تجاوزها، فعملية استبدال الاونروا بمؤسسات أخرى غير مجدي من الناحية العملية، وفي هدر كبير للأموال، في ظل توفر بنية الاونروا وما تحتويه من برامج وكوادر ولوجستيات ومؤسسات ومراكز وخدمات ومنها:

1- نظام معلومات وقواعد بيانات واسعة ومتخصصة.
2- بنية بشرية لا يمكن تعويضها بسهولة، فهناك أكثر من 30 الف موظف يعملون في الأقاليم الخمس، وموزعين على قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والإرشاد والتمكين الاقتصادي والتأهيل.
3- شبكة مخازن ومراكز توزيع.
4- شبكة الأمان الاجتماعي.
5- مراكز ومؤسسات ولوجستيات كبيرة وواسعة ومنها:
- 706 مدرسة ، تقدم التعليم لاكثر من 545 الف طالب وطالبة.

- 140 مركز صحي، وتغطي اكثر من 7 مليون زيارة مرضية سنويا، ورعاية لما قبل الحمل لاكثر من 59 الف حالة.
- خدمات الارشاد والدعم النفسي.
- قروض التمويل الصغيرة.
- مشروع تحسين المخيمات.

استهداف الاونروا يضر بشكل مباشر بمجتمع اللاجئين

والجدول ادناه يشير بوضوح الى حجم الاضرار الذي ستطال اللاجئين الفلسطينيين من حيث الاعداد الخاصة بالاجئين والمخيمات والمدارس والمعاهد واعداد الطلاب والمراكز الصحية وشبكة الأمان ورواتب الموظفين ..الخ:

الرقم	المحور	العدد
.1	عدد اللاجئين المسجلين	5.9 مليون لاجئ
.2	عدد المخيمات المسجلة لدى الاونروا	58
.3	عدد المخيمات الرسمية وغير الرسمية	77
.4	عدد مدارس الاونروا	702 مدرسة ابتدائية واعدادية
.5	عدد الطلاب	545 الف طالب وطالبة
.6	عدد العاملين في قطاع التعليم	19877 موظف
.7	مراكز التدريب المهني والتقني	8
.8	عدد الطلبة في المراكز المهنية والتقنية	8000
.9	معاهد المعلمين في الأردن والضفة الغربية	2
.10	عدد الطلبة	2009
.11	عدد مراكز الرعاية الصحية	107
.12	عدد الزيارات للمراكز الصحية سنويا	7 مليون زيارة
.13	عدد العاملين في القطاع الصحي	3024 موظف وموظفة
.14	عدد المستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية	400 الف لاجئ
.15	عدد العاملين في الأقاليم الخمس	33 الف موظف وموظفة

حجم التمويل للدول التي علقت تمويلها للأونروا

الرقم	الدولة	التمويل بالدولار
.1	الولايات المتحدة الامريكية	422,004,945
.2	المانيا	212,890,232
.3	اليابان	48,465,227
.4	سويسرا	25,534,028
.5	المملكة المتحدة	47,060,613
.6	السويد	48,893,960
.7	استراليا	14,542,856
.8	فنلندا	5,643323
.9	النمسا	4,853,010
.10	هولندا	40,754,272
.11	لاتفيا	124,964
.12	استونيا	121,837
.13	إيطاليا	1,375,938
.14	كندا	39,385,264
.15	رومانيا	270,755
.16	ايسلندا	2,237,466
.17	ليتوانيا	139,763
المجموع		**914,298,453**

البيانات الأساسية لموازنة الاونروا – للاعوام 2024 -2025

المعلومات المالية/ التدفق النقدي

بدأت الأونروا عام 2024 باحتياطي نقدي بقيمة "صفر"، والتزامات بقيمة 35 مليون دولار، ورصيد نقدي افتتاحي هو الأدنى، هذه الأوضاع المالية الافتتاحية لهذا العام جاءت انعكاسا مباشرا للازمة التي تعرضت لها الاونروا نتيجة الادعاءات الإسرائيلية بحث الموظفين، وما تبعه من قيام 16 دولة عضو بتعليق مساهماتها للأونروا، لكن حتى اليوم، استأنفت 10 جهات مانحة تمويلها(حسب بيانات الاونروا الأخيرة).

- التمويل الأكثر اضرارا بموازنة الاونروا وبرامجها يأتي من غياب التمويل الأمريكي الذي يبلغ تأثير التعليق ما قيمته 267 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 31% من الدخل المتوقع لعام 2024 (من جميع مصادر التمويل).
- بفضل استئناف التمويل من العديد من الدول الأعضاء، وكذلك المساهمات الإضافية الأخيرة للميزانية الأساسية من العديد من الجهات المانحة بالإضافة الى تدابير أخرى، فان التقديرات بان يتم الحفاظ على خدمات الاونروا حتى شهر حزيران/ يونيو.
- كل التوقعات مبنية على على صرف التزامات التمويل المخطط لها.
- ستعتمد قدرة الوكالة على العمل بعد شهر حزيران/يونيو على قرار الدول الأعضاء بصرف الأموال المشروطة أو المجمدة/المعلقة، أو على المساهمات الجديدة في الميزانية الأساسية للوكالة.

- **حالة التمويل حتى 30 أبريل**

	نسبة التمويل	تعهدات مؤكدة بالمليون$	القيمة الكلية بالمليون$
موازنة البرامج	%51	449.1	880 مليون
نداء الطوارئ سوريا	%9	36.1	415
المشاريع الممولة	%10	36.1	250
نداء غزة	%97		481

موازنة البرامج: ممولة بنسبة 51% (تعهدات مؤكدة بقيمة 449.1 مليون دولار أمريكي مقابل ميزانية قدرها 880 مليون دولار أمريكي)

نداء الطوارئ سوريا: تمويل بنسبة 9% (تعهدات مؤكدة بمبلغ 36.1 مليون دولار أمريكي مقابل نداء بقيمة 415 مليون دولار أمريكي)

المشاريع: ممولة بنسبة 10% (تعهدات مؤكدة بقيمة 36.1 مليون دولار أمريكي مقابل نداء بقيمة 250 مليون دولار أمريكي).

نداء غزة العاجل: تم تمويله بنسبة 97% (مقابل نداء بقيمة 481 مليون دولار بدأ في عام 2023 ويتضمن إيصالات في عامي 2023 و2024. وتم الإعلان عن نداء محدث بقيمة 1.2 مليار دولار في أبريل سيغطي المتطلبات حتى ديسمبر 2024)

نداء الطوارئ للاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة

أطلقت الاونروا يوم الأربعاء 24 أبريل 2024 هذه هي المراجعة الثانية لنداء الأونروا العاجل من أجل الأرض الفلسطينية المحتلة، والذي يغطي الفترة من أبريل إلى ديسمبر 2024. وتسعى الأونروا للحصول على 1.21 مليار دولار أمريكي لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر أهمية لـ 1.7 مليون من اللاجئين واللاجئين الأشد ضعفا. غير اللاجئين في غزة، بالإضافة إلى أكثر من 200,000 فرد في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويأتي هذا النداء استجابة للتصعيد المستمر وغير المسبوق للصراع والاحتياجات الناتجة عنه في قطاع غزة والضفة الغربية. ويحدد الاحتياجات من الموارد

للحد من المعاناة ومنع المزيد من الخسائر في الأرواح. إن جميع سكان قطاع غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة هم في حاجة للمساعدة، وهم على حافة المجاعة. وقد دمرت معظم البنية التحتية الصحية والمياه والمأوى بالأرض أو خرجت عن الخدمة بسبب العمليات العسكرية الإسرائيلية ومنع الوصول إليها.

البلد	موازنة الطوارئ
قطاع غزة	1,122,463,830
الضفة الغربية	85,187,921
المقر الرئيسي –تنسيق وإدارة	5,305,013
المجموع	1,212,956,764

نداء الطوارئ للاجئين الفلسطينيين في لبنان وسوريا والأردن

أطلقت الاونروا يوم 2024 الأربعاء 3 أبريل 2024 مع اقتراب الأزمة في سوريا من عامها الرابع عشر واستمرار تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية في التأثير على مئات الآلاف من لاجئي فلسطين المعرضين للخطر في جميع أنحاء المنطقة، فإن الأونروا تقدم هذا النداء الطارئ لعام 2024 تطلب فيه الحد الأدنى من المساعدة اللازمة للتخفيف من أسوأ آثار الأزمة الإنسانية. مصيبة.

البلد	موازنة الطوارئ
سوريا	264,402,577
لبنان	126,023,382
الأردن	24,466,744
المقر الرئيسي –تنسيق وإدارة	519,980
المجموع	415,412,683

تكلفة رواتب الموظفين والمصاريف التشغيلية 2024-2025

بالدولار

الفئة	2022 نفقات	2023 ميزانية	2024 تقديرات	2025 تقديرات
موظفين دوليين	34,953	43,315	43,315	44,317
موظفي محليين	606,495	649,655	677,294	705,214
الرواتب كاملة	**641,448**	**692,970**	**720,608**	**749,532**
مصاريف تشغيلية	131,755	155,030	159,616	164,140
المجموع	**773,203**	**848,000**	**880,224**	**913,672**

ملاحظة: اجمالي الوظائف الدولية المعتمدة إلى 217 وظيفة، وهناك أكثر من 30,000 وظيفة محلية بما في ذلك العقود على اختلاف أنواعها.

الفجوة التمويلية في موازنة البرامج والمشاريع 2023

	ميزانية البرامج	المشاريع
الدخل المتوقع	722	108
الموازنة	848	250
فجوة الموازنة	(126)	(142)

ملاحظة: فجوة ميزانية 2023 لا تشمل الالتزامات التي تم ترحيلها بقيمة 75 مليون دولار أمريكي من عام 2022.

حالة الفجوة التمويلية المتوقعة في موازنة البرامج المخطط لها 2024-2025

	2024	2025
الدخل المتوقع	813	851
ميزانية البرامج	880	914
فجوة الميزانية	(67)	(63)

ملاحظات:

- الحالة التمويلية للعامين 2024-2025: تشير التوقعات الحالية للإيرادات والنفقات إلى وجود فجوة في الموازنة (بين الدخل المتوقع وموازنة البرامج) بما قيمته 67 مليون دولار و63 مليون دولار أمريكي في عامي 2024 و2025 على التوالي.
- ينتج هذا النقص من الدخل المتوقع الذي يجري احتسابه استناداً إلى التقديرات الإرشادية من الجهات المانحة، والاتفاقيات متعددة السنوات، فالدخل المتوقع للعام 2024 يقدر بـ 813 مليون دولار، في حين ان الدخل المتوقع للعام 2025 يقدر بـ 851 مليون دولار (باستثناء التبرعات العينية)، بالمقارنة مع النفقات المدرجة في الميزانية البالغة 880 مليون دولار و914 مليون دولار أمريكي في عامي 2024 و2025، على التوالى.
- بدون مساهمات إضافية، لن تتمكن الوكالة من تنفيذ ميزانيتها بالكامل الاحتياجات في عامي 2024 و2025. ولا تأخذ هذه التوقعات في الاعتبار احتمال ترحيل الالتزامات والديون من سنة إلى أخرى.

موازنة البرامج والدخل المتوقع حسب الجهات المانحة لعامي 2024-2025

- **ميزانية البرامج والدخل المتوقع حسب الجهات المانحة لعامي 2024 و2025**

الجهة المانحة	2024	2025
الولايات المتحدة	228,630	235,489
الاتحاد الأوروبي	103,534	106,640
المانيا	38,484	39,639
السويد	58,455	60,209
إنجلترا	14,779	15,223
السعودية	27,810	28,644
هولندا	21,302	21,941
سويسرا	24,534	25,270
كندا	19,603	20,192
فرنسا	24,884	25,631
الدنمرك	16,222	16,708
النرويج	23,225	23,922
اليابان	4,475	4,610
تركيا	10,300	10,609
بلجيكا	8,422	8,675
إيطاليا	7,526	7,752
قطر	10,815	11,139
اسبانيا	8,684	8,945
استراليا	14,212	14,638
الكويت	12,360	12,731
مانحين اخرين	41,733	42,985
تمويل عيني	10,487	11,116
المجموع الفرعي	**730,478**	**752,707**
تقديرات الأمم المتحدة	57,701	73,298

تكاليف دعم غير مباشرة ISC	35,000	35,000
مهتمين	700	700
المجموع الكلي	**823,879**	**861,704**

مصادر التمويل المتوقعة لدعم موازنة 2024-2025

مصادر التمويل	المبلغ بالمليون
المساهمة النقدية التطوعية في لموازنة البرامج	1,591,497
المساهمة النقدية الطوعية ل المشاريع	403,763
المساهمات العينية الطوعية لموازنة البرامج	21,602
الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة	130,999
أخرى: تكاليف الدعم غير المباشر الأخرى ومهتمين	71,400
المجموع	2,219,261

الدعاية الإسرائيلية المستمرة ضد الاونروا (مؤتمر UN WATCH نموذجاً)

يمكن تلخيص حجم الهجوم المنسق والمنظم ضد الاونروا من قبل إسرائيل، عبر قراءة معمقة لمخرجات المؤتمر الصهيوني الذي عقد في العاصمة السويسرية –جنيف بتاريخ 26 شباط 2024، وعلى مقربة من مقر الأمم المتحدة، **تحت عنوان القمة الدولية (لمستقبل يتجاوز الاونروا)، وهو مؤتمر** من تنظيم مؤسسة **يون ووتش**[5] الصهيونية، وبمشاركة عدد من البرلمانيين من بريطانيا والولايات المتحدة وايطاليا موظفين سابقين في الاونروا والأمم المتحدة، ومبعوث امريكي سابق للسلام، وعدد من الباحثين والسياسيين المصنفين تاريخيا بتضامنهم وانحيازهم لإسرائيل.

المؤتمر ركز بالدرجة الأساس على الموضوعات التالية:

1. **تطوير الهجوم على الاونروا بربطها بالإرهاب أكثر واكثر:** فالامر لم يعد مقتصرا على 12 موظف بل ان الادعاءات الان بدأت تطال أكثر من 1500 موظف (الادعاء بانهم ينتمون الى منظمات فلسطينية مسلحة)، بل تجاوز المؤتمر والمجتمعين بداخله كل الحدود في وصف الأونروا باعتبارها وكالة حربية، وانها عكس ما يقوله المانحين والعالم والأمم المتحدة من انها وكالة مساعدات، فالأونروا حسب الرواية الإسرائيلية في المؤتمر تمثل وكالة تدعم السردية الفلسطينية، وبهذا المعنى حسب اعتقادهم تعمل الاونروا على توفير أجيال من المقاتلين الفلسطينيين والتفرغ الكامل من اجل التخطيط لمهاجمة إسرائيل، وطالما الاونروا موجودة فان الحرب موجودة.

2. **التشكيك بأي تحقيق قد يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة:** والادعاء بان هذا المكتب غير قادر على اجراء تحقيق مستقل، ومن جهة أخرى يدعو المؤتمر ان لا يقتصر التحقيق على 12 موظف،

---

[5] تُعرّف منظمة UN Watch نفسها بأنها منظمة غير حكومية «تراقب أداء الأمم المتحدة تبعاً لميثاق الأمم المتحدة نفسه». ورغم إعلانها عام 2013 أنها أصبحت مستقلة بالكامل، إلا أنها كانت منذ تأسيسها عام 1993 تابعة لـ «الكونغرس اليهودي العالمي(WJC: World Jewish Congress) «، ثم للجنة اليهودية الأميركية (AJC: American Jewish Congress) عام 2001. وتدّعي المنظمة محاربة كل أشكال معاداة السامية ومعاداة «إسرائيل» في الأمم المتحدة. وهي تركز عملها على نقد الاونروا وتنظيم حملات للمطالبة بشطب الاونروا وتقليص تمويلها، وهي تتبنى الرواية الإسرائيلية بشان قضية اللاجئين وحق العودة والاونروا وتعريف اللاجئ والدعوة لحجب وتقليص تمويل الاونروا واستبدال أدوارها بوكالات أخرى، وهي تشدد الرقابة على المناهج التعليمية المعتمدة في مدارس اللاجئين، وترصد حسابات الفيسبوك للعاملين في الاونروا، وهي تمثل الذراع الإسرائيلي المتخصص بالحملات الإعلامية المنظمة ضد الاونروا وقضية اللاجئين الفلسطينيين.

بل المطالبة بتوسيع التحقيق سيكون ليكون حسب اعتقادهم معمقا وشاملا – أي تحقيق من أعلى إلى أسفل في دور الأونروا المباشر في تعزيز الكراهية والعنف المعاديين للسامية – ليشمل جميع موظفيها والتدقيق في الكتب المدرسية. **المجتمعين يوصون بتوسيع التحقيق لادعائهم بان** التحقيق لن يصل إلى أي شيء وان الاونروا ليس لديها أي سلطة للملاحقة الجنائية. وهذا يؤكد ان إسرائيل ليس لديها على ما يبدو ادلة حقيقية، ومن جهة أخرى فان المطالب بتوسيع التحقيق تعني استمرار تعليق التمويل للابد، وعدم عودة التمويل، لان عملية الربط بين التحقيق وعودة التمويل من اخطر القضايا التي تحتاج لمعالجة.

وعمل المؤتمر على الاتيان بشهادات لقانوني (إدوارد فلاهيرتي السويسري الذي لديه خبره في تمثيل موظفين في منازعات العمل امام الأمم المتحدة) والادعاء ان مكتب التحقيقات في الأمم المتحدة لم يؤكد العديد من المخالفات التي تم اثارتها على موظفين في الأمم المتحدة، وان السبب ان مكتب خدمات الرقابة الداخلية ليس محايدا ولا مستقلا، والادعاء بان مسؤول مكتب التحقيقات يتم تقيمه من الأمين العام للأمم المتحدة، وبالتالي هناك تضارب مصالح، والتحقيقات لن تكون نتائجها الا ما يرضي الأمين العام، وهذه المنهج في النقد يسيئ لكل المنظومة الأممية ويشكك أخلاقيا وقيما ومهنيا بكل المؤسسة وبقيادتها. وهذه الطريقة الممنهجة في النقد والتشكيك سيؤدي ليس فقط إلى تشويه سمعة مكتب خدمات الرقابة الداخلية ولكن سيؤدي الى تشويه لكل منظومة الأمم المتحدة.

3. **التشكيك باي مراجعة للجنة التي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص الحيادية:** وهذه اللجنة ترأسها كاثرين كولونا، وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة، وستعمل المجموعة على انجاز مراجعة مستقلة وتقييم مسألة إذا ما كانت الاونروا تبذل كل ما في وسعها لضمان الحيادية والرد على مزاعم الانتهاكات الخطيرة عند ارتكابها، وسيشارك بهذه اللجنة ثلاث منظمات بحثية: معهد راؤول والنبرغ في السويد، ومعهد ميشيلسن في النرويج، والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان. **وركز المؤتمر والمتحدثين فيه على نقد حيادية وزير الخارجية الفرنسية والتشكيك بمواقفها واتهامها بانها كانت سابقا قد هنأت الاونروا على اعمالها، وهذا يمثل مدخلا للتشكيك في مدى اهليتها** لإجراء مراجعة مستقلة ذات مصداقية وموضوعية وجادة على حد تعبير (هيليل نوير، المدير التنفيذي ل UN Watch)، وطال التشكيك كذلك المؤسسات البحثية الاسكندنافية الثلاث والطعن بموضوعيها. **أيضا الادعاء والحكم على نتائج عمل اللجنة مسبقا من قبل هذا المؤتمر والمتحدثين فيه، والترويج الى ان عمل اللجنة سيركز على** هدف طمأنة الدول المانحة، وان كل شيء محدد مسبقا، وهي خطوة استباقية لاي نتائج لا تتوافق مع الرؤية الإسرائيلية التي تهدف لتقويض الاونروا وتصفيتها.
4. **المطالبة بتعيين لجنة مستقلة ومحايدة مع سلطة استدعاء:** المؤتمر يحاول إطالة امد التحقيق، وان يفضي أي تحقيق الى مزيد من التحقيق اللانهائي، ولهذا وبعد التشكيك بمكتب التحقيقات الداخلية واللجنة المستقل لفحص حيادية الاونروا، فان المطالبات تنصب الان الى تشكيل لجنة تحقيق مستقلة ومحايدة وأن يتم رفع حصانة جميع المعنيين، وخصوصا مسؤولي الأونروا، قبل اجراء أي تحقيق

5. **اتهام الاونروا بمعاداة السامية كمدخل لحجب التمويل:** وفي هذا السياق تم استدعاء عضو الكونغرس الامريكي كريس سميث، وهو رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالأمم المتحدة، والذي يمثل احد المهاجمين الرئيسيين لقضية اللاجئين والاونروا والذي يشارك في قيادة الحملات لوقف تمويل الأونروا، وعضو الكونغرس ريتشي توريس، والمؤتمر ينظر بجدية الى الأصوات الجمهورية والديمقراطية الذين صوتوا لصالح مشروع قانون كريس سميث في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب.
6. **الهجوم على وكالات الأمم المتحدة ومجالسها المتخصصة** وخصوصا مجلس حقوق والصليب الأحمر ومركز حقوق الإنسان العالمية والإنسانية، والانتقاد لهذه المؤسسات نابع مع محاولات لابتزازها، فإسرائيل ترى ان أي مؤسسة تنتقد افعالها فهي تلقائيا تتحول لمؤسسة معادية للسامية، ويدعو النائب كريس سميث الى ما اسماه فضح ومواجهة معاداة السامية المتفشية في الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والأونروا، وكل الوكالات المتخصصة الأخرى والجمعية العامة، ولهذا المعيار هنا ان كل من ينتقد إسرائيل هو متحيز ومعادي للسامية، بالتالي العداء يطال كل المنظومة الأممية برمتها. والادعاء بان منظومة الأمم المتحدة بعدائها للسامية تستخدم 3 مفاهيم المعاداة السامية: (الشيطنة والشرعية، والمعايير المزدوجة). **والهجوم يطال كذلك الوزيرة الهولندية السابقة** سيغريد كاغ، منسقة الشؤون الإنسانية وإعادة الاعمار في قطاع غزة، والادعاء بانها متزوجة من عضو كبير في منظمة التحرير الفلسطينية وعمل في عهد ياسر عرفات، وانها لقد وصفت سابقا نتنياهو بأنه عنصري.
7. **البحث عن بدائل للأونروا والهجوم على الأمين العام للأمم المتحدة:** المؤتمر يحاول التركيز على إمكانية إيجاد بدائل للاونروا من الوكالات الدولية الاخر، ولكن حسب المجتمعين فان الذي يمنع ذلك هو الأمين العام للأمم المتحدة، ويسخر المجتمعون من كل المقولات التي تنادي بالابقاء على الاونروا واعتبارها شريان الحياة، ولا ينظرون باي موضوعية لموارد الاونروا التي تراكمت على مدار سنوات من كوادر ولوجستيات وبيانات وخبرات.
8. **الزعم بان الاونروا كانت على علم بوجود نفق تحت مقرها الرئيسي في مدينة غزة: المفوض العام للاونروا** فيليب لازاريني، والأمين العام للأمم المتحدة السيد غوتيريش اجابا عن هذه المسألة والتأكيد بان لأونروا لم يكن لها لعلم مسبق بما هو موجود تحت مقرها في غزة، وتدعي إسرائيل ان الاونروا زودت النفق بالكهرباء.
9. **مواصلة الهجوم الممنهج على معلمي الاونروا والنظام التعليمي:** الادعاء بان المعلمين والمدراء يشجعون داخل المدارس على الإرهاب ويروجون له بانتظام، ويسوقون الأمثلة من كتابات على مواقع التواصل الاجتماعي(مثلاً الادعاء ان مدرساً مدح هتلر، واخرين مدحوا هجمات حماس في 7 أكتوبر، او وضعوا صورا على حساباتهم الشخصية، او وضعوا (لايك– اعجاب) على تعليقات او صور او اخبار.
10. **التأكيد على إعادة تعريف اللاجئ:** المؤتمر يروج لفكرة أن المشكلة تكمن في تعريف من هو اللاجئ الفلسطيني، وبالتالي اذا تم إعادة تعريف اللاجئ، فهذا تلقائيا سينفي صفة اللجوء عن ملايين اللاجئين الفلسطينيين، والمؤتمر يتبنى الرواية الصهيونية بشان التعريف والتي تقوم بان اللاجئين هم فقط من "غادروا"

منازلهم عام 1948، وبالتالي حل هذه المعضلة سيكون سهلا عبر لم شمل العائلات والتوطين والدمج وإعادة الدمج.

ويرى المؤتمر بان التدقيق في المعطى الديمغرافي والتركيبة السكانية، وعدد اليهود، فإن أي عودة سوف تعني أن إسرائيل لم تعد الدولة القومية للشعب اليهودي، ولكنها أصبحت دولة عربية، وبالتالي المسألة ليست عودة الفلسطيني إلى الأرض، ولكن عودة الأرض إلى الفلسطيني.

ويشير المؤتمر الى ان هناك أن 800,000 يهودي طردوا من البلدان العربية بين عامي 1948 و1950 لم يمنحوا أبدا وضع اللاجئ.

11. **المؤتمر يقترح خطوات للتحرك للبحث عن بدائل للاونروا:**

أ. المؤتمر يوصي أعضاء البرلمانات المجتمعين للعمل مع زملائهم في البرلمانات المختلفة للضغط على الحكومات لتغيير نهجها والبحث عن بدائل خارج الأونروا.

ب. عقد جلسات استماع في البرلمانات، وخصوصا في البرلمان الأوروبي والبرلمان السويسري والبرلمانات الأخرى.

ت. يقترحون مراقبة عمل التحقيق في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وكذلك مراقبة عمل اللجنة الخاصة بمراجعة موضوع الحيادية، ويشددون على ضرورة ابراز تحيزهم ضد إسرائيل أو لصالح الأونروا.

ث. التوصية بإنشاء مجموعات عمل متخصصة ومن ذوي خبرة للبحث عن البدائل ما بعد الاونروا.

ج. **التحريض على عملية مساءلة الاونروا جنائيا**، ويساق هنا موضوع النفق تحت مقر الاونروا، والادعاء ان بعض الموظفين ينتمون على منظمات مسلحة، بالتالي المؤتمر يدعو الى تجاوز العقاب الاداري على مسائل الحيادية والذهاب الى محاسبة الاونروا جنائيا بتهم التشجيع على الإرهاب والترويج له.

ح. **العمل على قضم حصانة الاونروا تدريجيا:** عبر الادعاء انه قد لا تكون هناك حصانة لبعض هذه الأعمال الإجرامية

خ. تمرير المساعدات الى منظمات دولية أخرى أثبتت مسؤوليتها وموضوعيتها.

تحقيقات الأمم المتحدة

(مكتب خدمات الرقابة الداخلية ولجنة المراجعة المستقلة)

لجان التحقيق في الادعاءات الإسرائيلية بمشاركة 12 موظف في احداث السابع من اكتوبر:

أولا – مكتب خدمات الرقابة الداخلية[6] التابع للأمم المتحدة:

- بتاريخ 29 كانون الثاني/يناير ومباشرةً بعد الادعاءات الإسرائيلية قام الأمين العام للأمم المتحدة بالطلب من مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة، بإجراء تحقيق، وهذا المكتب يمثل أعلى جهة تحقيق بالأمم المتحدة، وشرع محققو المكتب بدراسة لكل المعلومات الأولية التي تلقتها الأونروا من السلطات الإسرائيلية، إضافة الى التواصل مع دول أعضاء أخرى، وزيارة مكتب الأونروا في الأردن، للحصول على أي معلومات او بيانات بالخصوص، بالإضافة الى مراجعة المعلومات والبيانات المتعلقة بالاتصالات وسجلات البريد الإلكتروني والمركبات، والمعلومات المنشورة عبر وسائل الاعلام، وتنظيم زيارة للحصول على معلومات من السلطات الإسرائيلية، وفي هذا الاطار يلاحظ ان إسرائيل تحاول جاهدةً إطالة عمر التحقيق، عبر المماطلة وعدم تقديم الأدلة، ورفع وتيرة الادعاءات ضد الاونروا، ومحاولة عدم حصر الادعاء ب 12 موظف، بل الادعاء بان هناك الالاف من الموظفين ينتمون الى تنظيمات فلسطينية، وهذا التكتيك الإسرائيلي في محاولة لعمل مناورات أوسع واطالة امد التحقيق وعدم اغلاقه، حتى يتم تمديد التعليق، فإسرائيل تدرك اكثر من غيرها بان نتائج التحقيق مهما كانت، ستؤدي في النهاية الى استئناف التمويل، وسيكون هناك مجموعة من الإجراءات المفترض ان تقوم بها الاونروا تعزيز عملها وبرامجها.
- ولغاية اعداد هذا التقرير لم يتم اصدار التقرير النهائي من قبل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، لكن وبتاريخ 26 نيسان اعلن المتحدث المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك عن الأمم المتحدة تدرس الإجراءات الإدارية التصحيحية التي يتعين اتخاذها بالنسبة لاحد الموظفين الذي لم يُقدم أي دليل على الادعاء ضده. وكذلك تدرس الأمم المتحدة الإجراء الإداري الذي ستتخذه بشأن 3 موظفين اخرين عُلقت قضيتهم.

ثانيا – لجنة المراجعة المستقلة برئاسة وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة.

[6] مكتب خدمات الرقابة الداخلية هو الهيئة المشرفة على الرقابة الداخلية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. ويساعد المكتب الأمين العام في النهوض بمسؤولياته في مجال الرقابة فيما يتعلق بموارد المنظمة وموظفيها عن طريق توفير خدمات المراجعة الداخلية والتحقيق والتفتيش والتقييم. وولاية المكتب مستمدة من قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك القرار الذي أنشئ المكتب بموجبه وهو القرار 48/218 باء المؤرخ 29 تموز/يوليه 1994. ويمارس المكتب، في أداء مهامه، الاستقلال التنفيذي تحت سلطة الأمين العام، وله، وفقا للمادة 97 من الميثاق، سلطة المبادرة بأي عمل يعتبره ضروريا للوفاء بمسؤولياته، وتنفيذه والإبلاغ عنه. وتتمثل الرؤية التي يأخذ بها المكتب في جعل الأمم المتحدة منظمة قوية الأركان وخاضعة للمساءلة ومحصنة بفضل أرقى أشكال الرقابة الداخلية. وتتمثل رسالة المكتب في تحقيق نتائج موضوعية في مجال الرقابة لها تأثير في الواقع العملي.انظر https://oios.un.org/ar

- بالتشاور مع المفوض العام للأونروا، عيّن الأمين العام للأمم المتحدة مجموعة مستقلة لإجراء مراجعة لعمل وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين، وتهدف هذه اللجنة الى تقيم ما إذا كانت الأونروا تفعل كل ما بوسعها لضمان حيادها والاستجابة لادعاءات ارتكاب انتهاكات خطيرة عند حدوثها، وترأس اللجنة السيدة كاثرين كولونا وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة، وبمشاركة ثلاث منظمات بحثية هي: معهد راؤول والنبرغ في السويد، ومعهد ميشيلسن في النرويج، والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان. وحدد للجنة وفقا لقرار انشائها بعض الأطر الزمنية، حيث تبدأ عملها في الرابع عشر من شباط/فبراير على ان تقدم تقريرا أوليا للأمين العام في أواخر آذار/مارس، يتبعه تقرير نهائي في أواخر نيسان/أبريل.
- **وقد حدد للمجموعة المستقلة عدد من الاختصاصات على النحو التالي:**

1. الآليات والتدابير التي تستخدمها الأونروا حاليا لضمان حيادها والاستجابة لادعاءات أو معلومات تشير إلى احتمال انتهاك هذا المبدأ.
2. التأكد من كيفية تطبيق– أو عدم تطبيق– تلك الآليات والتدابير في الممارسة العملية، وما إذا كانت كل الجهود العملية قد بذلت لتطبيقها بشكل كامل مع الأخذ في الاعتبار البيئة التشغيلية والسياسية والأمنية المحددة التي تعمل الأونروا في ظلها.
3. تقييم مدى كفاية تلك الآليات والتدابير وما إذا كانت مناسبة للغرض منها، بما في ذلك ما يتعلق بإدارة المخاطر والأخذ في الاعتبار السياق التشغيلي والسياسي والأمني لعمل الوكالة.
4. تقديم توصيات لتحسين وتعزيز– عند الضرورة– الآليات والتدابير القائمة أو وضع آليات وتدابير وإجراءات جديدة وبديلة أكثر ملائمة للهدف.

- **إسرائيل ولجان التحقيق:** إسرائيل تستخدم اسراتيجية متعددة الابعاد في التعاطي مع لجان التحقيق، ولكنها في غالبيتها تقوم على التشكيك بأي تحقيق قد يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة او لجنة المراجعة المستقلة، والتشكيك بعمل ونوايا ومواقف الأمين العام للأمم المتحدة، والتشكيك بالمراكز البحثية الثلاث والطعن بموضوعيها.
- **نتائج لجنة المراجعة المستقلة:** صدر التقرير النهائي للجنة المراجعة المستقلة بتاريخ 22 نيسان/أبريل، بعد 9 أسابيع (تسعة أسابيع استشهد خلالها ألوف مؤلفة من أهلنا بغزة قتلا وقصفا وتجويعا) وبعد اجتماعات مع 47 شخص من ممثلي دول وهيأت دولية ولقاءات مع اكثر من 200 شخص، صدر تقرير السيدة كاترين كولونا من 54 صفحة حاملا بين طياته 50 توصية (تمثل 50 ورقة ضغط إضافية على الاونروا)، حيث أكد التقرير على:

– الاونروا وضعت عددا كبيرا من الآليات والإجراءات لضمان التزامها بالمبادئ الإنسانية، بالتركيز على مبدأ الحياد.

- الاونروا تتبع نهجا للحياد أكثر تطورا من أي جهة أخرى مشابهة أممية أو غير حكومية. وأشار التقرير إلى أن الأونروا وضعت إطار عمل للحياد عام 2017وضعت، ووضعت عددا كبيرا من السياسات والآليات والتدبير لضمان الامتثال لمبدأ الحياد، والاستجابة العاجلة والملائمة للادعاءات أو مؤشرات الانتهاكات، وتحديد وتطبيق عقوبات تأديبية على الموظفين الذين يثبت انتهاكهم لمبادئ الحياد.
- الأونروا تقوم بدور لا يمكن استبداله أو الاستغناء عنه في المنطقة في ظل غياب حل سياسي، تقدم الأونروا مساعدات إنسانية منقذة للحياة وخدمات أساسية للسكان وباعتبارها شريان حياة إنسانيا.
- حددت المراجعة المستقلة في تقريرها النهائي تدابير لمساعدة الأونروا في التعامل مع التحديات الماثلة أمام حيادها، في 8 مجالات مهمة تتطلب إدخال تحسينات فورية وهي:

1- الانخراط مع المانحين: والذي يشمل تحسين التواصل مع المانحين، وتعزيز الشفافية والتشاور معهم لبناء الثقة وتقوية الشراكة.

2- **الحوكمة:** الأونروا ليس لديها مجلس تنفيذي، وأن اللجنة الاستشارية تقوم فقط بتقديم النصح للوكالة. وان الاونروا تحتاج الى هيكل قوي للإدارة يدعم جهود قيادتها.

3- **هياكل الإدارة والرقابة الداخلية:** توسيع جهود الأونروا في إصلاح الإدارة والرقابة الداخلية.

4- **حياد الموظفين وسلوكياتهم:** تواجه الأونروا تحديات بسبب التسييس المتزايد بين موظفيها بما يؤثر على حيادها. وأكد أهمية استراتيجيات المنع ورصد الامتثال بما يتوافق مع القواعد المتعلقة بالموظفين الدوليين والمحليين ومعايير السلوكيات ذات الصلة بالإضافة إلى الاستجابة الملائمة للانتهاكات المحتملة.[7]

5- **حياد المرافق:** أشار التقرير الى إساءة استخدام مرافق الأونروا في بعض الأحيان لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية، بما قوّض حيادها. وقال إذا كان منع إساءة الاستخدام السياسي للمرافق والاستجابة له فعالا، فإن الوكالة تواجه صعوبات أكبر في التعامل مع إساءة الاستخدام لأغراض عسكرية. وأكد ضرورة وضع تدابير لمنع ذلك وتحسين الرصد والإبلاغ الشفاف.

6- **حياد التعليم:** أهمية النظام التعليمي للأونروا لمئات آلاف الأطفال الفلسطينيين، والتقدم الكبير الذي أحرزته الاونروا خلال السنوات الأخيرة للتعامل مع المخاطر المرتبطة بالترويج لخطاب الكراهية والعنف في الكتب المدرسية والفصول. وأشار إلى تقارير أفادت عبر أعوام كثيرة باحتمال استخدام المدارس لنشر وجهات نظر سياسية بما فيها محتوى معاد للسامية، وينتهك مبادئ الحياد، وعدم احترام مبادئ اليونسكو وقيم الأمم المتحدة. وقال إن الأونروا طبقت تدابير لمواجهة تلك القضية، بما في ذلك تأسيس نهج للتفكير النقدي ورقمنة منهجها. وأن أي كتب مدرسية تنشر وجهات نظر معادية للسامية أو تروج للتمييز والتحريض على الكراهية والعنف تتناقض مع قيم الأمم المتحدة ومعايير اليونسكو. وفي غزة والضفة الغربية، إن مثل تلك الكتب هي كتب

7 ذكر التقرير أن الأونروا تشارك قائمة موظفيها بأسمائهم ووظائفهم، بصورة سنوية مع الحكومات المضيفة في لبنان والأردن وسوريا، ومع إسرائيل والولايات المتحدة بشأن الموظفين في القدس الشرقية وغزة والضفة الغربية. وأشار إلى أن الحكومة الإسرائيلية لم تبلغ الأونروا بأي مخاوف تتعلق بأي من موظفي الأونروا بناء على تلك القوائم منذ عام 2011

السلطة الفلسطينية، ولكن ذلك "لا يعفي الأونروا من مسؤولياتها" عند استخدامها في مدارسها أو المدارس التي تمولها. وشدد على ضرورة أن تطبق الوكالة "سياسة عدم التسامح مطلقا" مع تلك القضية.

7- **حياد اتحادات الموظفين عبر السنين:** أشار التقرير الى ان الفصائل السياسية استخدمت اتحادات موظفي الأونروا للضغط على قيادة الوكالة والتأثير على قرارات تقديم الخدمة أو تنفيذ المشاريع. وأكد أن هذا ليس دور اتحادات الموظفين. وقال التقرير إن تسييس تلك الاتحادات يعد من أكثر مسائل الحياد حساسية ويحتاج معالجة بدعم كامل من اللجنة الاستشارية للأونروا.

8- **تعزيز الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة** مع الأخذ في الاعتبار الأزمة المستمرة في غزة ومع الاحترام الكامل لولاية الأونروا، حدد التقرير عددا من التدابير المؤقتة التي يمكن أن تُتخذ لمساعدة الأونروا في ضمان توصيل المساعدات المنقذة للحياة للفلسطينيين منها تعزيز مشاركة الأونروا في نظام التنسيق الإنساني، وإحداث تغيير في طريقة التفكير داخل الوكالة بشأن العلاقة ببقية أعضاء مجتمع العمل الإنساني.

وكما جاء في ملخص التقرير فإن التدابير التي تقع تحت كل مجال، مُصممة لمساعدة الأونروا على التعامل مع تحديات الحياد النابعة من البيئة التشغيلية والسياسية والأمنية التي تعمل فيها. وبالنظر إلى السياق السياسي المتفرد، قال التقرير إن تلك التدابير لن يكون لها تأثير كبير إلا إذا طُبقت بدعم من الدول المضيفة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية.

ردود الأفعال على تقرير لجنة المراجعة المستقلة:

الأمين العام للأمم المتحدة: اعرب عن امتنانه وتقديره للسيدة كاترين كولونا، وكذلك عن قبوله للتوصيات الواردة في التقرير، واتفق مع المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني على أن الأونروا– وبدعم من الأمين العام– ستضع خطة عمل لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير النهائي الذي صدر تحت عنوان "مراجعة مستقلة للآليات والإجراءات لضمان التزام الأونروا بمبدأ الحياد الإنساني". واعرب عن كذلك عن امتنانه لمؤسسات البحث التي شاركت في مجموعة المراجعة المستقلة.

المفوض العام السيد فيليب لازاريني: اعرب عن التزامه بنتائج وتوصيات تقرير مجموعة المراجعة المستقلة بشأن التزام الوكالة بالمبدأ الإنساني المتمثل في الحياد. والتزام الوكالة الراسخ بتطبيق قيم الأمم المتحدة والمبادئ الإنسانية. وأن التوصيات الواردة في هذا التقرير ستزيد من تعزيز "جهودنا واستجابتنا خلال إحدى أصعب اللحظات في تاريخ الشعب الفلسطيني". وأضاف قائلا: "صون حياد الوكالة أمر أساسي لقدرتنا على مواصلة إنقاذ الأرواح والمساهمة في التنمية البشرية للاجئي فلسطين في قطاع غزة في الوقت الذي يواجه فيه أزمة إنسانية غير مسبوقة، وفي الضفة الغربية – بما فيها القدس الشرقية – وسوريا، لبنان والأردن". وقال لازاريني أن الأونروا تعمل على تطوير خطة عمل تتضمن جدولا زمنيا وميزانية للمضي قدما بتوصيات التقرير.

إسرائيل: أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية رفضها للتقرير وأصدر المتحدث باسم الوزارة أورين مارمورشتاين بيانا قال فيه: "إن المراجعة تتجاهل خطورة المشكلة، وتقدم حلولا تجميلية. وأن "المشكلة مع الأونروا في غزة ليست مشكلة عدد قليل من الفاسدين؛ إنها شجرة عفنة سامة، وتطلب إسرائيل من الدول المانحة الامتناع عن تحويل أموال دافعي الضرائب إلى الأونروا في غزة، ودعوة الدول المانحة إلى تحويل أموالها إلى منظمات إنسانية أخرى، وتدعي إسرائيل ان الاونروا جزء من المشكلة وليس جزءً من الحل.

ترحيب فلسطيني وعربي واسلامي ودولي: فقد رحبت **دائرة شؤون اللاجئين والخارجية** الفلسطينية بالتقرير واعتباره مدخلا حقيقيا يوجب من جميع الدول المانحة التي علقت تمويلها للعودة واستئناف التمويل للأونروا، وحب **الأمين العام لجامعة الدول العربية** بنتائج التقرير الذي يُثبت بما لا يدع مجالاً من الشك تهافت الادعاءات التي أطلقتها إسرائيل بدون أي دليل ملموس، كما يُشير بجلاء إلى أن هذه الادعاءات لم تكن سوى جزء من حملة ممنهجة للقضاء على الوكالة وإنهاء دورها المحوري في إعاشة وتشغيل نحو ستة ملايين فلسطيني، فضلاً عن تقويض عملها الذي لا غِنى عنه في التعامل مع الكارثة الإنسانية التي تسببت فيها جرائم الاحتلال وفظائعه في قطاع غزة عبر الشهور الماضية، وكذلك رحب **منظمة التعاون الإسلامي** بالتقرير ودعت كل الدول لدعم الاونروا، والصين من جهتها وعلى لسان مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة اكد على أهمية الاونروا ودعوة الجميع لاستئناف تمويل الأونروا في أقرب وقت ممكن والامتناع عن استخدام أي ذريعة لفرض عقاب جماعي إضافي على سكان غزة، مبينا أن مسؤولية ضمان إيصال الوكالات الإنسانية للمساعدات تقع على عاتق سلطة الاحتلال الإسرائيلي، فالجوع لا يمكن أن يُستخدم كسلاح والإغاثة لا يمكن تسييسها، **المانيا** اعلنت قرارا بعودة التمويل للاونروا مباشرة بعد صدور التقرير، إضافة الى **سلسلة التراجعات عن قرارات تعليق التمويل:** مع احتدام وتدهور الأوضاع الكارثية داخل قطاع غزة، وبلوغ المجاعة مستويات مسبوقة، وتواصل حرب الإبادة والضغط الشعبي داخل البلدان الغربية، فقد شهدت الساحة الدولية تدرجيا سلسلة من التراجعات، بداتها فرنسا التي أعلنت انها لم تعلق من حيث المبدأ تمويلها للاونروا، وانما لم يكن لديها أي دفعات مستحقة في الربع الأول من العام 2024، وتلا ذلك تراجع استراليا وكندا والسويد وفنلندا وألمانيا واليابان وأيسلندا، فيما لم تتراجع كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا النمسا وسويسرا وهولندا وإيطاليا ورومانيا واستونيا ولاتفيا وليتوانيا.

قراءة وملاحظات حول تقرير لجنة المراجعة المستقلة:

1- التقرير أكد المؤكد بأن الادعاءات ضد عاملي الاونروا هي باطلة وبدون أي دليل وهذا ليس بجديد، وهي ادعاءات مخطط لها إسرائيليا لتقويض قضية اللاجئين من بوابة الاونروا، وهذه المزاعم وبطلانها باتت امرا معروفا لكل الدول التي حجبت تمويلها عن الاونروا مؤخرا.

2- الحذر من أن يكون هذا التقرير الذي يسعى لمزيد من الإصلاحات، ان يكون محاولة التدخل بفاعلية بآليات عمل الاونروا والتدخل بطبيعة خدماتها المقدمة من قبل 30 الف موظف.

3- التقرير ونتائجه والخطوات التي ستأخذ لاحقا يجب ان لا تمس بدور والاونروا ومرجعيتها القانونية والرمزية السياسية الخاصة بها.

4- التخوف ان يكون هناك مخطط لتحويل الاونروا لمؤسسة تنموية وتطويرية غير معلن هدفه المشاركة في عملية توطين اللاجئين الفلسطينيين عبر سياسات الدمج وإعادة الدمج.

5- ساهمت عملية شيطنة الاونروا ودورها على التغطية على حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس.

6- ترحيب السريع بالتقرير فلسطينيا وعربيا ودوليا كان بهدف دفع الذرائع الإسرائيلية ودعوة لعودة التمويل، ولكن هذا الترحيب لا يمنع من اجراء قراءة معمقة وتحليل ونقاش بل وتفنيد دقيق لكل التوصيات التي تضمنها التقرير، وبالتالي التأكيد ان الترحيب بالتقرير ليس تبنيا لكل توصياته، بل هناك الكثير من الملاحظات والالتباسات التي تحتاج الى توضيح وتوقف عندها.

7- خطورة التوصية بشأن إيجاد جسم تنفيذي يشرف على عمل الاونروا (من خارج إدارة الاونروا) وأن الهيئة الاستشارية والتي تضم ممثلين عن الدول المتبرعة والمضيفة هو جسم استشاري وقد يكون ذلك غير كاف، وهي خطوة خطيرة للمساس بمرجعيات الاونروا القانونية والسياسة وفق التفويض الممنوح لها من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة وفقا للقرار 302.

8- تعزيز مفهوم "الشراكة" بين الأونروا ومؤسسات اممية أخرى ومن خارج الأمم المتحدة كذلك، وهذا المفهوم يحتاج الى تدقيق وانتباه عالي، ولا يجوز باي حال من الأحوال مشاركة مؤسسات أخرى بولاية ومهام الاونروا، او منح بعض المؤسسات جزء من صلاحيات الاونروا، ممكن ان يكون لدى الاونروا شراكات وهذه الشراكات عمل بها منذ تأسيس الاونروا الى اليوم، لكن لا يمكن ان تكون الشراكات باي حال من الأحوال بديلا عن الاونروا، او ان تقدم هذه المؤسسات خدمات نيابة عن الاونروا(حاليا هناك محاولات للترويج لمنظمة الغذاء العالمي، والمطبخ العالمي و USAID) .

9- المناهج الفلسطينية: في كل مرة يتم استخدام هذه المسألة للضغط على الجانب الفلسطيني وعلى الاونروا، وفي كل مرة يجب التأكيد على ان المناهج الفلسطينية تمثل مسألة كرامة وسيادة وطنية وهوية وثقافة، ولا يجوز التعاطي مع أي فكرة تمس قضية اللاجئين او القدس باعتبارها عاصمة دولة فلسطين او فكرة الدولة والحرية والاستقلال والنضال الوطني، ويجب التأكيد مرارا وتكرارا بان من يجب مراجعة مناهجه الغارقة في الظلام والكراهية والعنصرية والتطرف هي المناهج الإسرائيلية وتحديدا المدارس الدينية التي تشيع وبشكل مكشوف ثقافة كلها عنصرية وتطرف ودعوات للابادة والتهجير والقتل.

10- الى أي مدى التعبير عن الهوية الوطنية يمثل تعديا على الحيادية ؟؟ هذه مسألة تحتاج الى جهد اكاديمي –قانوني إضافي من اجل توضيحا، ورفع الالتباسات المتعلقة بها.

11- اتحاد العاملين جسم من اجسام المؤسسة وهو يقوم بحماية مصالح وحقوق الموظفين العاملين في الاونروا، ولا يجوز الطلب من الاتحاد ان لا يعبر عن هوية أعضائه باعتبارهم فلسطينيين، وبالتالي الإشارة الى الاتحادات بانها اتحادات مسيسة فيها الكثير من المغالطات و المبالغات، وهذه الامر من شأنه ضرب واقصاء العمل النقابي في أوساط الموظفين العاملين في الاونروا، اما بخصوص تعديل النظام الاساسي

للاتحادات فهو مطلب قديم للموظفين، مع التأكيد على ضرورة ضمان تعديله وفق النهج التشاركي (أي بمشاركة الاتحادات في مسألة التغيرات المقترحة).

12- سكوت التقرير عن الهجوم الإسرائيلي الكبير على مرافق الاونروا والتدمير والقتل للموظفين والنازحين.

13- بخصوص الرقابة: سيشكل مدخلا لزيادة الموظفين الدوليين وارهاق مستمر للموازنات.

14- بخصوص حيادية الموظفين فان العقود الموقعة من قبل موظفي الأونروا تحدد الالتزامات المتعلقة بالحياد وضرورة الامتثال لقواعد السلوك، ويتوقع منهم أن يلتزموا بهذه القيم في جميع الأوقات. يُعتبر الفشل في اتخاذ إجراءات تأديبية لسوء السلوك سببًا للتوقيع على إجراءات تأديبية، بما في ذلك الفصل.

15- تُعتبر مدونة الأخلاقيات أداة مهمة لتوضيح معايير السلوك المتوقعة، وتحديثها في عام 2024 تشير إلى تطور التزام الأونروا بالحياد وتأكيد القيم الأخلاقية المطلوبة من موظفيها. ومع ذلك، يلاحظ التقرير أن مكتب الأخلاقيات يحتاج إلى تعزيز لتأمين فهم كامل للموظفين لما يتوقع منهم بشأن الحياد.

16- حيادية الممشآت: الأونروا تدير حوالي 1000 منشأة في مناطق عملياتها، وإسرائيل تمثل الجهة الأكثر خرقا لهذا المبدأ، حيث تم توثيق المئات من الوقائع التي قامت فيها إسرائيل بقصف مقرات الاونروا واستخدامها في اعمال حربية، وقتل الموظفين وتدمير المرافق.

17- لا يحق لإسرائيل المراجعة والتدقيق وابداء الراي فيما يخص الكتب المدرسية الفلسطينية، مع التأكيد ان الكتب المدرسية هي قضية سيادية للدول المضيفة.

18- بخصوص العلاقة مع المنظمات الدولية الأخرى ضرورة التأكيد على الحفاظ على هوية الأونروا وولايتها، وان لا تكون الشراكات باي حال من الأحوال مدخلا للعمل بالنيابة عن الاونروا.